الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية

قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

رقم: .....

ميدان: الحقـــوق و العلـــــوم السياسية

فرع:.....

تخصص: إدارة محلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): شمس الدين بوبعاية

تحت عنوان

الأمن الهوياتي بين الخصوصية الوطنية والتحديات الدولية

- الجزائر أنموذجا (2001-2018)-

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ زوبيري عبد الله	جامعة المسيلة	رئيســـا
أ. د/نور الدين دخان	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
أ.د/ شاعة محـمـد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما يسرت لنا في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور فسبحانك لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك ثم لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذ الدكتور دخان نور الدين لقبوله الإشراف على هذه الرسالة، وللتسهيلات والتوجيهات التي منحها لنا ولجميل صبره وحسن معاملته معنا، كما أنه لم يبخلنا بوقته الثمين في تتبع بنيات هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاه الله عنا ألف خير.

كما يجدر أن نتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأجلاء الذين نهلنا من معينهم طيلة مرحلة دراسة الماستر، إذ أضاءوا لنا الطريق وشرحوا ما غمض والتبس معناه في أذهاننا.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا ومد لنا يد العون من قريب أو بعيد.

كما لا يفوتنا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

فالله نسأل أن يزيدنا علما وينفعنا بما عملنا إنه ولي ذلك والقادر عليه

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إهـــــــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا..... أما بعد: أهدي ثمرة جهدي إلى ضياء قلبي ونور بصري سيدنا مُحَمَّد عليه أفضل الصلاة والسلام .

يا من أحمل بكل فخر ..... يامن يرتعش قلبي لذكرك ... إلى أبي العزيز

"عبد الله"

إلى فضاء المحبة والحنان ... إلى ريحانة الدنيا وبهجتها ... إلى التي بعثت في نفسي الصبر والتفاؤل والأمل ... إلى روحي وحبيبتي الغالية أمي ادامها الله تاج فوق رؤوسنا

"قمير"

إلى سندي وقوتي الغالي سليم وزوجته وأولاده "زينو، قمير، جنان".

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي أخواتي "سهام وزوجها بلقاسم" وأولادها "أنيس، سمية، ختام".

إلى أختي الغالية "مريم".

إلى الذي لم يبخلنا بعلمه الأستاذ دخان نور الدين

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات رفقاء دربي صهيب، ابراهيم، زهير، عبد النور، سليمان، أمين.

إلى كل اصدقائي واقاربي فردا فردا، إلى كل من علمني ولو حرفا .

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتهم.

وإلى كل من فتح هذه الوريقات من بعدي.

بوعناية شمس الدين

خـطــة الـبـحـــث

مقدمة.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الهوياتي.

المطلب الأول: تعريف الأمن.

المطلب الثاني: تعريف الهوية.

المطلب الثالث: تعريف الأمن الهوياتي.

المبحث الثاني: محددات الأمن الهوياتي .

المطلب الأول: المحددات الداخلية للأمن الهوياتي.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للأمن الهوياتي.

خلاصة الفصل.

الفصل الثاني: واقع الأمن الهوياتي في الجزائر.

المبحث الأول: هوية المجتمع الجزائري.

المطلب الأول: مقومات الهوية الوطنية في الجزائر.

المطلب الثاني: أبعاد الثقافة الجزائرية.

المبحث الثاني: المسار التاريخي لأزمة الهوية في الجزائر .

المطلب الأول: السياسة الاستعمارية الفرنسية.

المطلب الثاني: أزمة الهوية في الجزائر.

المبحث الثالث: ميكانزمات المحافظة على الهوية الجزائرية.

المطلب الأول: آليات تعزيز الأمن الهوياتي في الجزائر.

المطلب الثاني: إستراتيجية المحافظة على الأمن الهوياتي في الجزائر.

خلاصة الفصل.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

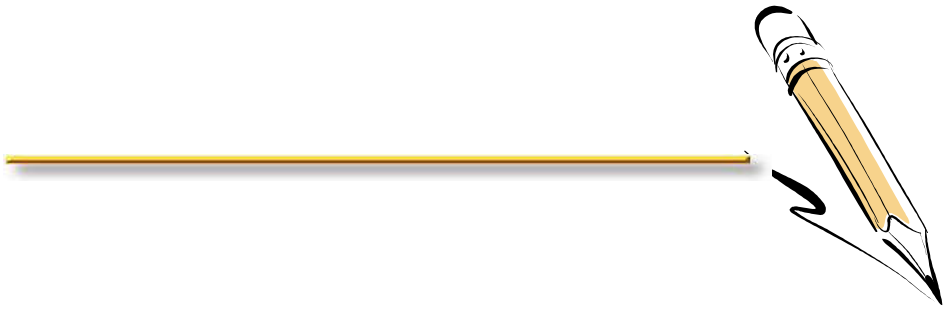

مقدمة

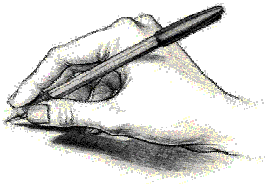

مقدمة

لقد أدت التطورات المتسارعة الحاصلة في العالم؛ إلى وانتشار عدة مفاهيم وإشكاليات متعددة خصوصا في ظل بروز قوى صناعية واقتصادية ومالية جديدة، كما أن التطور المتصاعد للتكنولوجيا المعلوماتية والانفجار المعرفي في كل المجالات خصوصا التقنية منها أدى إلى أزمة الهوية الوطنية التي أصبحت محل تهديد للدول العربية خصوصا ضمن ما يسمى بآلية العولمة وزيادة النمط الغربي بسلبياته وإيجابياته.

حيث أدرك القادة السياسيون وصانعي القرار بوجوب الحفاظ على الهوية الوطنية، عن طريق السعي إلى تكريس القيم الدينية والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع المحلي والخصوصية الوطنية،عن طريق تحقيق الأمن الهوياتي وإيجاد حلول لأزمة الهوية في هته الدول.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى من خلال سياساتها في هدا المجال إلى الحفاظ على هويتها خاصة أنها مرت عبر تاريخ بفترة استعمارية، حاولت فيها السياسة الاستعمارية إقصاء الهوية الوطنية الجزائرية والخصوصية الثقافية العربية من المجتمع الجزائري ومحوها نهائيا.

وعلى الرغم من سعي الدولة الجزائرية إلى التخفيف من حدة أزمة الهوية التي تعتبر من اخطر الأزمات التي تهدد استقرار النظام السياسي؛ إلا أن التهديدات تبقى في تصاعد مستمر.

لذلك نسعى من خلال هذه الدراسة إلى البحث في واقع الأمن الهوياتي بالجزائر في ظل التحديات الداخلية والدولية.

1-مبررات اختيار الدراسة:

يمكن تقسيم مبررات اختيار الموضوع كالتالي:

- ***المبرر الذاتي:***

إن هذا الموضوع يطرح تساؤلات عدة على المستوى الشخصي، وباعتباري عضو أنتمي للمجتمع الجزائري؛وأتفاعل مع قضايا المصيرية كان دافعا للبحث في مثل هذا الموضوع.

- **المبرر الموضوعي:**

✓ محاولة التعرف على التأثيرات التي تنمي من أزمة الهوية في الدول العربية والجزائر خاصة وكذا فهم التركيبة الثقافية والمجتمعية في الجزائر.

- ✓ تسليط الضوء على التحديات الوطنية والدولية التي تواجه الأمن الهوياتي في الجزائر.

2-أهمية الدراسة:

تتجلى أهميةهذه الدارسة،في كون موضوع الأمن الهوياتي من أكثر المواضيع إثارة للنقاش على المستوى الداخلي أو الخارجي لأنه يمس في الأساس القيم المجتمعية في الدولة والخصوصية الوطنية؛ لذلك يمكن إدراج هذه الأهمية في بعض نقاط أساسية التالية:

- ✓ التعرف على مفهوم الأمن الهوياتي والمفاهيم المختلفة المرتبطة به وإيجاد العلاقة فيما بينها.
- ✓ دراسة تأثير التيارات الخارجية والمحددات الوطنية والدولية التي تحول دون بناء أو تحقيق الأمن الهوياتي في الجزائر.
- ✓ يحتل موضوع الأمن الهوياتي مكانا بارزا وغاية في الأهمية، خصوصا في ظل التغيرات التكنولوجيا والتغيرات والتطورات الفكرية في العالم.

3-أهداف الدراسة:

تنطوي الدراسة على مجموعة من الأهداف؛ كالتالي:

- ✓ دراسة التأثيرات الخارجية والفواعل ذات القوة الفعالة في العالم، تمس على الجانب الهوياتي للمجتمعات العربية عامة والجزائر خاصة على مستوى أفرادها.
- ✓ الحاجة إلى معرفة أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الأمن الهوياتي في الجزائر.
- ✓ التعرف على إستراتيجية الجزائر في بناء الأمن الهوياتي وتحصين الهوية من الغزو الثقافي والحضاري في ظل التغيرات العلمية والمعرفية المتصاعدة.

4-الإشكالية:

هذه الدراسة تحاول دراسة الأمن الهوياتي من خلال نطرح الإشكالية التالية:

كيف يتم الحفاظ على الهوية المحلية والفرعية وبناء أمن هوياتي في ظل بيئة دولية أكثر تشابكا؟

- وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية كما يلي:
  - ✓ **ماذا نقصد بالأمن الهوياتي؟**
  - ✓ **كيف ستتعامل الدولة الجزائرية مع الضغوطات الداخلية المستمرة من أجل إقامة أمن هوياتي حقيقي؟**
  - ✓ **إلى أي مدى يمكن أن تأثر القيم الغربية على هوية الأفراد في المجتمع الجزائري؟**
  - ✓ **ما هي أهم البدائل للحفاظ على الأمن الهوياتي في الجزائر؟**

5-فرضيات الدراسة:

في نفس السياق الفكري للإشكالية تم صياغة الفرضيات؛ على النحو التالي:

- ***الفرضية الأولى***:يشكل ضعف الهوية الوطنية للفرد إلى خلق أزمة هوية في المجتمع.
- ***الفرضية الثانية***: يرتبط بناء الأمن الهوياتي بمحاولة التكيف مع التطورات المعرفية والعلمية في العالم.
- ***الفرضية الثالثة***:يؤدي الجمود وعدم التكيف مع التغيرات الداخلية في الدولة إلى تهديد الهوية الفرعية.

6-حدود الدراسة:

(1-)الحدود المكانية:

يعالج هذا الموضوع الأمن الهوياتي بين الخصوصية الوطنية والتحديات الدولية عن طريق دراسة حالة الجزائر كأنموذج، وذلك محاولة لضبط الإطار المكاني للدراسة من أجل الإلمام بحيثياته من كل جوانبه كما يساعد هذا التحديد على الحصول على نتائج دقيقة.

(2)الحدود الزمانية:

يتراوح مجال الدراسة بين 2001/2018م، وذلك مع أحداث لقيام الاحتجاجات الأمازيغية والتي تلاها من دسترتها كلغة وطنية في الجزائر مع زيادة الانتشار الواسع للوسائل التكنولوجية على الساحة العالمية وانتشار العولمة بكل آلياتها.

7-الإطار المنهجي للدراسة:

تستدعي مراحل البحث العلمي استخدام المناهج والأدوات المختلفة والملائمة لكل موضوع وطبيعة إشكالية كل البحث، من أجل فهم وتفسير طبيعة الارتباط بين متغيرات إشكالية و فرضيات الدراسة:

أ. **المنهج التاريخي:**

نهدف من خلال استعمال هذا المنهج التعرف على مجمل تطورات أزمة الهوية في الجزائر؛ وكذا تقصى المراحل والعوامل التي أدت إلى المساس بالخصوصية الوطنية.

ب. **منهج دراسة حالة:**تعني كلمة حالة في اللغة العربية حال الشيء، سواء كان شخصا، أوحيوانا أو تنظيما ...الخ.هذا يعني أنها تفيد في تحديد وضع الشيء من حيث تكوينه الخاص في إطار المحيط المتفاعل معه. ما يميز منهج دراسة الحالة عن المناهج العلمية الأخرى كونه يهدف إلى التعرف على وضعية فريدة ومعينة دون غيرها من الوحدات المشابهة ويتم ذلك بطريقة تفصيلية ودقيقة، والتي لا يمكن تعميم نتائجها على بقية الحالات المشابهة إلا بقدر تعلق الأمر بمدى مطابقة وتماثل هذه الحالة على الحالات الأخرى، هذا ما نصبو إليه في حالة الجزائر باعتبار أن الجزائر عانت من أزمة الهوية من قبل الاستعمار[1].

8-أدبيات الدراسة:

حظي موضوع الأمن الهوياتي باهتمام الباحثين والمفكرين كل حسب مجال دراسته،وقد نتج عن ذلك العديد من الدارسات والأبحاث النظرية؛ومن بين المراجع والمصادر المعتمدة والمستعان بها في هذه الدراسة نذكر التالي:

دراسة **سمية اوشن** بعنوان" **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي:دراسة حالة الجزائر"(رسالة ماجيستير)،الجزائر، باتنة،2010/2009.**

[1]أحمد حسين الرفاعي، **مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية**، عمان: دار وائل، 1999، ص،128.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الهوياتي في العالم العربي وخصت هذا الموضوع دراسة حالة للدولة الجزائرية كأنموذج مر بعدة فترات لازمات الهوية خصوصا في فترة الاستعمار الفرنسي؛ كما تهدف هذه الدراسة إلى إبراز حيثيات والعوامل المسببة لعدم الحفاظ على الخصوصية الوطنية التي من بينها الغزو الثقافي في ظل الانفتاح العالمي.

أيضا نجد دراسة **شاكري قويدري** بعنوان "**التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2011/2001**" **(رسالة ماجيستير منشورة)، جامعة الجزائر-03-2015/2010.**

يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى البحثفي التعقيدات التي تواجهها الدول المغاربية من التهديدات الأمنية في كل المجالات خاصة ما تعلق بالأمن القومي؛ إضافة إلى ما تطرق إليه في هذا الموضوع عن التهديدات الأمنية والعلاقات بين الضفتين على مستوى البحر الأبيض المتوسط.

من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

- ❖ إن مجموعة المفاهيم التي وضعت في السياقات الفكرية للأمن أبرزت عدة مفاهيم للأمن بكل أبعاده.
- ❖ إن بروز ثلاثية الإرهاب والهجرة غير الشرعية وانتشار مصادر المخدرات وانتشار المفاهيم الجديدة بعد القفزة الالكترونية في العالم، أصبحت تهديدات جديدة تسيطر على مسار العلاقات الدولية مما زاد من التعقيدات خصوصا على المستوى الاجتماعي والسياسي.
- ❖ عرف الأمن طرحا من زاوية مغايرة وذلك نتيجة للتحولات بعد الحرب الباردة أصبح الحديث عن الأمن الإنساني للأفراد؛ حيث أصبحت الفواعل في العلاقات الدولية في عصر العولمة تبرز عدة تهديدات من بينها الغزو الثقافي والحضاري واستهداف المجتمعات والاقتصاد على حد سواء.

أيضا نجد مقال من إعداد زينب **قريوة ولمين هماش الموسوم "رهانات تحصين الهوية في ظل غزو العولمة الثقافية: دراسة ميدانية وفق مقاربة سوسيو ثقافية على عينة من الأساتذة الجامعيين"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد06، الجزائر، ديسمبر 2016.** حيث يهدفان من خلال هذا المقال إلى الكشف عن تأثيرات العولمة الثقافية على الهوية الوطنية للأفراد في المجتمع الجزائري وكذا مظاهر الخصوصية الوطنية للفرد أساسا.

الملتقى الوطني الذي نظمته جامعة الجلالي بونعامة بولاية خميس مليانة **بعنوان"القراءة للتراث والهوية في زمن العولمة** " نجد دراسة زهيرة مزازة بمداخلة بعنوان" **أزمة الهوية الثقافية العربية في ظل العولمة: بين متطلبات تفعيل الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي – الجزائر نموذجا–،** حيث قامت الباحثة بدراسة إشكالية الهوية من خلال أبعدها السياسية والثقافية والاجتماعية كما قامت بإبراز أهم مناطق الصراع في هذه الظاهرة خصوصا للدول العربية.

❖ **التعليق على أدبيات الدراسة:**

ألقت الدراسات السابقة الضوء على متغير الأمن الهوياتي باعتباره من الدراسات الحديثة على المستوى العلمي حيث أن الدراسات من بين الانتقادات الموجهة إليها:

- ✓ تركيزها على الهوية الثقافية بشكل كبيرة وإهمالها للمشاكل الأساسية الخاصة بالبيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المحلي.
- ✓ تركيزها على مفهوم الأمن فقط دون تسليط الضوء على مصطلح الأمن الهوياتي ودراسة أبعاده ونظرية.

امتازت الدراسة الحالية بمحاولة إلقاء الضوء على مفهوم الأمن الهوياتي بشكل خاص وذلك بالتعرف على أهم التحديات التي تواجهه في العالم العربي والجزائر باعتبارها دراسة حالة؛ كما تسعى إلى التعرف على أهم استراتيجيات الجزائر لتحقيق الأمن الهوياتي.

9-صعوبات الدراسة:

- ضيق الوقت، حيث أن الطالب مقيد بفترة زمنية محددة لانجاز هذه الدارسة.
- تشعب الموضوع مما أدى إلى دراسة جانب معين من موضوع الأمن الهوياتي وهي الصعوبات التي تحول دون تحقيقه.
- باعتبار موضوع الأمن الهوياتي من بين الموضوعات الحديثة؛ نجد قلة للمراجع التي تتحدث عن هذا الموضوع في حد ذاته كما أن تناوله في تخصصات متعدد يشتت فكر الباحث وصعوبة في ضبط هذا المفهوم في حد ذاته.

10-تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول يختص بعرض الجوانب النظرية في الموضوع " **الإطار المفاهيمي للدراسة**"،والذي يحتوي على مبحثين: المبحث الأول يتضمن **ضبط مفهوم الأمن**ـ تم التطرق فيه **تعريف الأمن**.ـ ثم تم تناول **ضبط مفهوم الهوية** ـ تم التطرق إلى **تعريف الهوية وأنواع الهوية والأمن الهوياتي وكذلك تم التطرق الي المحددات الداخلية و الخارجية للأمن الهوياتي** .

الفصل الثاني: تم تناول "**واقع الأمن الهوياتي في الجزائر**"، ويحتوي على ثلاثة مباحث: **هوية المجتمع الجزائري**ـ تم التطرق إلى**التأصيل التاريخي لأزمة الهوية في الجزائر**ـ يلي ذلك **ميكانزمات المحافظة على الهوية الجزائرية.**

وستُختتم هذه الدراسة بخاتمة عامة، نستعرض فيها أبرز النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى جملة من الاقتراحات.

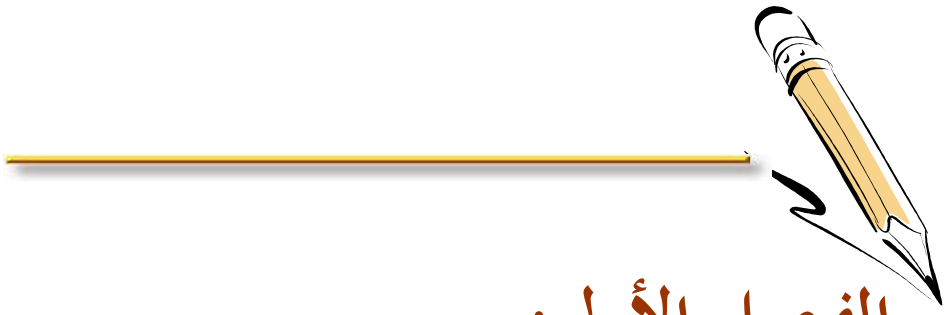

الفصل الأول:

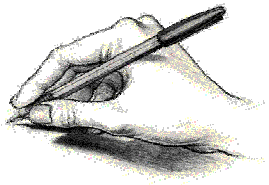

الإطـــار المفاهيمـــي

للأمــن الـهــويـاتــي

تمهيد

لطالما أثار مفهوم الأمن اهتمام الباحثين والمفكرين في مختلف العلوم والتخصصات الاجتماعية في عمومها، وفي مجال العلاقات الدولية بشكل أخص، وإن كان الاهتمام البالغ قد حظي به هذا المفهوم على مستوى أدبيات العلاقات الدولية .

حينما نشأ تخصص الدراسات الأمنية في حضنها، ويعود الأمر إلى حقيقة أن هذه الأخيرة قد تطورت حقا في إطار المدرسة الواقعية حيث كانت الظروف مواتية لاحتكار هذا الحقل المعرفي.

حيث أن للأمن عدة تداخلات تمس جميع المجالات من بينهم هوية المجتمع وثقافته التي تحكمه، وبفعل التهديدات الهوياتية المعاصرة ظهر مفهوم الأمن الهوياتي.

لذلك سأقوم في هذا الفصل بدراسة؛ الإطار المفاهيمي للأمن الهوياتي من خلال مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الأمن الهوياتي.

المبحث الثاني: محددات الأمن الهوياتي.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الهوياتي.

يعتبر مفهوم الأمن من بين المفاهيم الأكثر انتشارا في العالم باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان وهو الحق في الحماية والأمن.

المطلب الأول: تعريف الأمن.

يعد استخدام مصطلح الأمن إلي نهاية الحرب العالمية الثانية ,حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث عن كيفية تحقيق الأمن؛ وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم نشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974.

منذ ذالك التاريخ انتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية، ويجد بنا الإشارة هنا إلي انه صعب أيجاد تعريف شامل للأمن وهذا لعدة اعتبارات:[1]

- طبيعة الظاهرة الأمنية فهي ظاهرة غامض ديناميكية معقدة يدخل ضمن طبيعتها التهديد الأمني (موضوع الأمن) والآلية الأمنية المعتمدة لمواجهة هذا التهديد (السياسة الأمنية) واهم ما في ذالك الفاعل الأمني (الوحدة المرجعية للأمن) حيث عرفة الظاهر الأمنية تطورات بتطور تلك العناصر وبناء علي التحولات الدولية.
- طبيعة المقاربات الأمنية المعتمدة في دراسة الأمن من قبل الأكاديمي ومستو التعليم المعتمد في الدولة والمجتمع.

تداخل مفهوم الأمن مع بعض المفاهيم نتيجة لذالك نجد غياب الإجماع بين الباحثين حول معناه، وسنقوم بتلخيص معنى الأمن في نقطتين الجانب اللغوي والجانب الاصطلاحي.

[1] **تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف**، يوم 15-02-2019، على الساعة 017;20على الموقع الإلكتروني: https://www.politics-dz.com/community/threads/txhulat-fi-mfxum-al-mn-mn-mn-alusa-l-l-mn-al-xdaf.10196/

أولا : الأمن في الدلالة اللغوية :

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى يمكن إيجازها في ما يلي :

عدم الخيانة في الأمن والآمنة والمنة نقيض الخوف ولذا يقال امن فلان يؤمن أمنا وامن إذا لم يخف وقد امنتة ضد أخفته، ورجل أمنته أي يامن كل واحد وقيل يامنه الناس ولا يخافون غايته.[1]

الحفظ فقد قيل إن الأمن؛ وهي جمع أمين من الحفظة، والفرد الحافظ واصل الحفظ من الخوف الضياع, وقيل هو الحافظ الحارس المأمون وهو من يتولي رقابة الشيء والحفاظ علية.

ومنه يمكن رد المعاني السابقة لمفهوم الأمن جميعا إلي أصل واحد مادمت كلها مشتقات من جذر لغوي واحد مادته الإلف والميم والنون الذي دأبه عليه أهل اللغة أن جميع معاني الأمن هو ضد الخوف.

كما يذكر **الأصفهاني** "أصلا لأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف, بالعود الي النص القرآني نجد مادة الأمن واردة في صيغ شتى مئات المرات بنسبة تواتر وتوارد مرتفعة جدا والسبب في ذالك إليأنها مادة التي اشتق منها الإيمان.

والأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان وكذالك بالغير وهذا ما ينجر عنه راحت النفس؛ فإذا استثنينا مفاهيم الإيمان والأمانة والأمن وهي الطاغية في النص القرآني فان كلمة الأمن وحدها وردت خمس مرات بهذه الصيغة آمنين ومنها ثلاثة ذكرة فيها الأمن في مقابل الخوف.

ثانيا : المدلول الاصطلاحي للأمن :

تتداول تعريفات كثيرة لهذا المصطلح نورد هنا بعضها مستخلصين جملة من المعاني و الاستنتاجات الأولية عن ماهية الأمن وأهميته للافرد والجماعات والدول.

وبهذا المعني حسب حامد ربيع يعني الأمن الاستقرار والقدرة علي مواجهة المفاجأة المتوقعة والغير متوقعة دون أن يترتب عن ذالك اضطراب في الأوضاع السائدة بما يعنيه ذالك من تقلص لطمأنينة والاستقرار.

ويعتبر الأمن في المعني العام "السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر.

ومنه يتوسع بعض المعرفين لمعني الأمن لانجد من وجود خطر محدق أو فعلي لو متحقق فيدرجون ضمنه ايضا مجرد وجود تهديد أو احتمال التهديد بإحداث الأمن وبخطر محتمل ما.

كما يعرف الأمن على أنه:" مجموعة من التدابير والميكانيزمات التي تتخذ من اجل منع إحداث عدم الإخلال بحالة الأمن العام.

"الأمن أن تكون أمنا يعن تكون سليما من الأذى بالطبع لا احد امن بالكامل في عالم الأمس واليوم ولا يمكن أن تكون كذالك مهما كان بلد متقدم ومتحضر فالحوادث ممكنة والموارد قد تصبح شحيحة وقد يفقد الناس عملهم وتبدأ الحروب ولكن الأكيد هو الحاجة إلي الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا لتتمكن من العيش بشكل محترم ".

ثالثا: أبعاد الأمن:

ولمفهوم الأمن أبعاد متعددة تحدد مضمونه ومحتواه حددها باري توازن كالتالي [1]:

1. البعد الاقتصادي :

أصبح المجال الاقتصادي للأمن من أهم الأبعاد نظرا لارتباطه مع الأبعاد الأخرى في هذا العصر ولما يمثله الاقتصاد من أهمية في تحديد العلاقات بين الدول إذن محاولة الوصول والنفاذ إلي الموارد والأسواق إلي توجيه الاهتمام أكثر إلي قضايا الأمن والاقتصاد كما يعتقد باري توازن ويتضمن البعد الاقتصادي للأمن الوطني مجموعة من المتغيرات تتمثل في :

- مجال حرية الدولة في اتخاذ القرار الاقتصادي.
- القدرة علي إزالة تناقض بين المطالب المختلفة .

وطبقا لذالك فان البعد الاقتصادي يتضمن مجموعة من العناصر الأساسية وهي :

[1] هشام داودي، **الأبعاد الأمنية في ظل التنافس الأورو – أمريكي على المنطقة المغاربية**، (مذكرة ماستر منشورة)، سعيدة 2014-2015، ص 15.

- القدرة علي توفير الثروة والتيسر العقلاني للموارد البشرية
- القدرة علي التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد الحلول الوسيطة لتفادي التصادم. بين مختلف أطراف المجتمع .

2. **البعد البيئي للأمن:**

تتعدى الاهتمام بالبيئة علي المستوى المحلي ليصبح أسياسيا، تتحدد من خلاله ملامح سياسية أي دولة، تتلوث البيئة ليس بالموضوع الجديد إذ انه ارتبط بالثروة الصناعية في العالم الغربي، وما أفضت إليه من تلوث الهواء والماء والتراب واستنزاف الموارد الطبيعية وعموما توجد ثلاث تصورات سياسية للأمن البيئي [1]:

تعد ندرة الموارد الطبيعية سبب مشترك لعدد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعدام الأمن الذي يكون بعده بيئيا في الأساس، إذ أن ندرة المياه عي سبيل المثال في الشرق الأوسط أونذره البترول والغاز في الدول العربية يمكن أن يسبب خلاف وأزمات حول كيفية تقاسمها واستغلالها .

يمكن للمشاكل البيئية أن تشكل تهديد مباشر لأمن الدولة والمجتمعات والأفراد,حيث نجد بفعل الكوارث الطبيعية تهدد الدول الواقعة في أقاليم منخفضة وبالتالي تأثر مثل هذه المشاكل علي الأمن المجتمعي نتيجة تهديد بقاء الفرد وحياته .

التغيرات المناخية التي يتسبب فيها التلوث والاحتباس الحراري وإتلاف مظاهر الحيات علي هذا الكون يمثل عاملا أساسيا تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية لذالك نجد الدول التي تعاني من هذه المشكلات ملحة علي الاهتمام بالأمن البيئي؛ ومع أن الأمن البيئي يقول بوزان قضية مرتبطة بالجانب الاقتصادي عن طريق حساب تكاليف الناجمة عن التلوث إلا أن هذه القضية تعاونا دوليا وسياسات وشدة للحيلولة دون الوقوع التلوث بجميع أنواعه.

[1] أم كلثوم بن شينوية، فاطمة حمدي، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة دراسة حالة حماية البيئة في ولاية ورقلة** (مذكرة ليسانس منشورة)، وؤقلة 2012-2013، ص 42.

رابعا: مستويات الأمن

يعرف الأمن تشبعات عديدة بين مختلف جوانبه، لذلك فإن التفاعل مع هذه الجوانب لا يتم بطريقة واحدة، فقد تكون هناك مسائل تتعامل معها الدولة بشكر خاص وهي ما يتعلق بالسيادة والمجالات الحيوية، وهناك ما يتم التفاعل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية. ولذلك نجد مستويات الأمن متعددة: الأمن على المستوى الوطني والأمن على المستوى الإقليمي وكذلك الأمن على المستوى الدولي.

فحسب باري بوزان Barry Bouzan فإن الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا أي أمن من؟ الطرف المعني بالأمن– هل هو دولة فقط أو مجموعة أو فرد؟ أم هناك مستويات أخرى؟ وعلى حد تعبيره فإن الأمن العالمي وأمن الفرد وجهان لعملة واحدة.

هناك العديد من التقسيمات لمستويات الأمن فقد اقترح ميلر "Muller" ثلاث مستويات لدراسة الأمن عن طريق تحديده للأطراف المعنية بالأمن والقيم المعنية بالتهديد وهي العناصر التي ترد في تعريف Woffers للأمن.[1] وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الكيان موضوع الأمن	القيم المهددة
الدولة	السيادة القوة
المجموعة	الهوية
الأفراد	الرفاه والبقاء

المصدر: عادل زقاع: إعادة صيانة مفهوم الأمن – برامج البحث في الأمن المجتمع.

أما باري بوزان فقد وضع تقسيمات على أساس موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل كالآتي:

[1] – **عادل زقاع:** إعادة صياغة مفهوم الأمن، برامج بحث في الأمن الجمعي، نقلا من:
bttp://www.geacities.com/odel.zaggagh/links.html

الدولي / الإقليمي / المحلي / المجتمعي / الأمة / الجماعة / الفرد.[1]

كما أن هناك دراسة نقدية وضعت التقيم التالي على أساس التوسع الأفقي والعمودي لمفهوم الأمن.

التوسع الأفقي	قطاعات الأمن	
	السياسة العسكرية الاقتصادية، البيئية المجتمعية	
العمق العمودي	مستويات التحليل	عالمي إقليمي دولي وطني مجتمعي فردي

Saurce,Thierry Bolzacq,op,cit,p43

يشير هذا المخطط إلى نقطتين أساسيين هما:

الأولى: تسير إلى توسع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات متعددة.

الثانية: تتعلق بعمق مفهوم الأمن، من خلال شمولة مستويات التحليل للبعد الإنساني المجتمعي الوطني وحولا إلى العالمي.

إلا أننا نقتصر على المستويات المشتركة بين هذه التقسيمات نجملها فيمايلي:

[1] – **عبد النور بن عنتر:** البعد المتوسطي للأمن الجزائري أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص19.

1- **الدولة:** ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية من نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوروبية وبذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا نظرا لزيادة الرابط بين البيئتين الداخلية والخارجية وأصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدولة مباشرة وحتى وإن كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي وهذا ما جعل "جوريف ناي" و "كيدهان" التعبير عنه بالاعتماد المتبادل.

هذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تضاع بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقد بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن القومي للدولة واحدة أو مجموعة من الدول بل أصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي وهذا يحن أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزء من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات.

ارتبط هذا المفهوم بالمنظمات الدولية واتصف بثلاث عناصر أساسية:

1- وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس العصبة، مجلس الأمن).
2- وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي).
3- وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل السابع من ميثاق الأمن).

وحتى يتحقق الأمن الدولي يستلزم إدراك الدول مجموعة من المبادئ أو الأفكار في إطار علاقاتها الدولية منها:

1-التخلي عن استعمال القوة العسكرية واستبدالها بالسلمية مثل المفاوضات.

2- لابد من توسيع إدركاتها للمصالح الدولية أي الأخذ بعين الاعتبار مصالح الجماعات الدولية ككل.

2-المستوى الإقليمي:

وهو كل ما يتعلق بأمن المجموعة من الدولة مرتبطة ببعضها ببعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي،[1] تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو مناقضة حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة لذلك يمكن الحديث عن هذا المستوى للأمن في إطاره التفاعلي، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها. وهذا يدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي.

حيث أنه يظهر في المنظمات الإقليمية كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بصفة خاصة. فكل دول تهدف إلى تحقيق أمنها على المستوى الإقليمي مثل الحديث عن الأمن العربي، أمن دول حوض النيل، الأمن الأوروبي.[2]

3-المجموعة (المجتمع):

يذهب كل من "هاري بوزان" و "ويفر" إلى أن التهديدات التي تواجه المجتمع هي الهوية، اللغة المعتقدات، الثقافة، القضايا الاثنية فتؤثر على التماسك الاجتماعي وهو ما أصح على تسميته "بوزان" الأمن المجتمعي الذي يتحقق من خلال تجاوز المأزق المجتمعي وتوفير الأمن للمجموعات والأقليات التي تتمتع بهويات مستقلة.[3]

أي تأميلها من أية أخطار تشوب هويتها أو ثقافتها أو معتقداتها أو حتى الحقائق التي تأمن بها.

---

[1] – **خالد معمري:** التنظير في الدراسات الأمنية لفقرة ما بعد الحرب العالمية الباردة، دراسة في خطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، 2007- 2008، ص 30- 31.

[2] – **سليمان عبد الله الحربي:** مفهوم الأمن مستوياته، وصيغة وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، في المجلة العربية للعلوم السياسية، شارع البصرة الحمراء، بيروت، لبنان، ص49.

[3] – **قاسم ياحماني الراعي:** الأمن والدفاع في غرب البحر المتوسط (الواقع وارهانات) مبادرة (5+5)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011- 2012، ص32.

كما أن التحدي الذي يواجه الأمن المجتمعي هو الجانب التطوري حيث أن سعي المجتمعات لإشباع حاجياتها قد يقود إلى معملة أمنية مجتمعية، حيث تصح الهوية جوهرا للصراع على المصادر وسند اللاسعى من أجل الهيمنة أو سند لبنية العلاقات الدولية القائمة مع المجموعات الأخرى لينتج عنها تغليب مظاهر الأنا على مظاهر التعاونية وهذا بالالتجاء إلى المجموعات المجتمعية بدل مؤسسات الدولة كإطار للصراع من أجل البقاء وكضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف.[1]

4-المستوى الفردي:

يركز على الفرد كوسيلة للتحليل، جاء نتيجة التحولات التي عرفتها بعد الحرب العالمية الباردة حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمن إنساني جوهره الفرد وهو ما ذهبت إليه المقاربة النقدية، وتقودنا فكرة الأمن الإنساني إلى التركيز إلى الحاجة الفرد إلى أن يكون بمأمن من الجوع والمرض والقمع أي حاجة إلى أن يكون صميما ضد الأحداث تهدد على الأرجح نمط حياته اليومي.[2]

وبالتالي انتقل التركيز من أمن الحدود إلى حياة الناس والمجتمعات داخل تلك الحدود وفيما يتجاوزها، فالأهم أن يكون الناس آمنين لا أن تكون الأراضي الواقعية داخل الحدود آمنة من العدوان الخارجي.[3]

وعليه بالرغم من مستويات الأمن تبدو منفصلة إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة وبالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي يتجسد بمدى قدرة الدولة على تحقيق استقرارها وآمنها الداخلي، حيث يؤكد التحليل النظامي للعلاقات الدولية وجود ارتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي ونمط التفاعل الحاصل في إطار النظام الكلي، وهذا ما يتجسد في ترابط المستويين على الأمن في مستواه الوطني يكون التأثير على الفرد أو إنسان

[1] – **عادل زقاع:** المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة، الجزائر، جامعة الجزائر3، مخبر الدراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، العدد 1 سبتمبر 2011، ص67.

[2] – **مارتن غريفيتش وتيرى أوكالاهان:** المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص80.

[3] – **قاسم ياحماني الراعي:** الأمن والدفاع في الغرب المتوسط (الواقع واسرهانات) مبادرة (5+5)، مرجع سبق ذكره، ص33.

بشكل مباشر وهنا يبرز المستوى الفردي وعليه يتبين أن هناك ترابط بين مستويات الأمن كل مستوى يؤثر في مستوى آخر.[1]

المطلب الثاني: تعريف الهوية.

ظهر مفهوم الهوية بداية في كتبات الفيلسوف المؤرخ الألماني والاجتماعي:

فلهلم دالتاي (1833-1911) وقد **جعله ماكس فيبر max weber** (1864-1920) على مستويين يتعلق أولهما بما يطلق عليه "دلتاي" اسم الصورة الكونية التي تؤلف الكتلة الأساسية للمعتقدات والمسلمات الافتراضية على العالم الحقيقي الواقعي ويتعلق المستوى الثاني بالسياق التصوري الواعي الذي تضع فيه الذات الجمعية نفسها ضمن تقسيمات العالم الواقعية أو المركبة من النواحي الثقافية في الأصل لكن أيضا من النواحي الأخلاقية والاجتماعية والثقافية [2]

أولا : المدلول اللغوي للهوية:

الهوية مشتقة من كلمة الـ(هو) وأنها الشيء وعينه وشخصيته وخصوصية الوجود المتفرد، حيث تميز الفرد عن غيره بتحديد هويته الشخصية **personallidantity**من خلال (الاسم، الجنسية، الحلة العائلية، السن، المهنة) وتنص القوانين عادة على إثبات هوية الفرد بمقتض بطاقته الشخصية **identitycard** أو جواز سفره.**passport**

نستخلص الآن بأن شخصيته المتضمنة الصفات الجوهرية أو التي تميزه عن غيره وتجعل له ذات مستقلة لهذا يشبهها البعض بالبصمة فهي الثوابت ولهذا يعرف (محمد عمارة) الهوية بأنها الانقسامات الثابتة من العناصر التراثية[3].

---

[1] –**طارق رداف:** الاتحاد الأوروبي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004-2005، ص25-26.

[2] رفيق بن حصير، **الأمازيغية والأمن الهوياتي في شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر والمغرب**، (رسالة ماجيستر منشورة) جامعية الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013، ص 46.

[3] أوشن سمية ، **المرجع السابق**، ص62.

في المدلول الفلسفي والنفسي للهوية:

في الفلسفة هي حقيقة التبني المطلقة، والتي تشتمل على عدة مضامين جوهرية التي تميزه عن غيرهن كما أنها خاصية مطابقة الشيء لنفسه أو مثيله، ومن هنا فإن الهوية الثقافية لمجتمع ما تعتبر القدر الثابت والجوهري والمشترك من المميزات والسمات العامة التي تميز كل حضارة أو مجتمع عن الأخر [1]

وتسمى أيضا وحدات الذات والهوية أيضا كمبدأ فلسفي يعبر عن ضرورة منطقية بعينها تؤكد أن الموجود هو ذاته دوما يتلبسه ما ليس منه فهو عن ذاته كما تقول الفلسفة (مبدأ الهوية **identity principe**)فالشخص هو مهما اعتراه من تغيرات الأمر الذي يشير إلى أهمية إدراك العمليات اللاشعورية والتسليم بها فالإنسان أنما هو بمجمل شعوره، ذلك الذي يجسده دورا أساسيا في نشأة الهوية [2]

في المدلول الاجتماعي:

الهوية تذهب بعض التعاريف إلى أن الهوية الاجتماعية هي تلك السمات الخاصة بمفهوم الذات الفردية من علاقتها بالجماعة التي يتعايش معها الفرد في ضل وجود ارتباطات عاطفية وتقيميه وغيرها من الارتباطات السلوكية تربط الفرد بجماعته وهي الشفرة (code) التي يتمكن الفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقة بالجماعة، وهي شفرة تتجمع عناصرها على مدار التاريخ من خلال طابع حياتها منتميا إلى تلك الجامعة ويوضح ذلك تعريف البعض للهوية بأنها الولاء أي معرفة وإدراك الفرد لنفسه وتعن كذلك الانتماء لحضارة ما، أو ثقافة أو دين أو أسرة أو وطن أو مكانة اجتماعية فهي تحدد ماينتمي إليه[3].

في المدلول السياسي للهوية:

تشير مسألة الهوية من المنظور السياسي إلى الطابع القومي أو القومية المشتقة من مفهوم الأمن، وفهم العلاقة بين المفاهيم سيلزم التعرض لها إجمالا فالطابع يعرف بأنه مجموعة

[1] مجد خضر، "**مفهوم الهوية**"، تاريخ الإطلاع: 25-2-2019 الساعة 12;00 أنضر الموقع:http://mawdo3.com/

[2] رفيق بن حصير، **المرجع السابق**، ص42.

[3] **المرجع نفسه**، ص43.

الاتجاهات أو الخصائص أو الصفات السلوكية تشبه الدائمة التي تميز الفرد أو جماعة من الناس والتي تكونت نتيجة عملية التنشئة والتفاعل الإجتماعي والثقافي.

ثانيا : المفاهيم المتداخلة مع مفهوم الهوية:

هناك العديد من المفاهيم التي تتقارب وتتقاطع مع مفهوم الهوية لكنها تتمايز وتختلف عنها من حيث المضمون حيث نجد:

- **الانتماء:** عرف مفهوم الانتماء لغة بمعنى الانتساب حيث أن هذا المفهوم يتجسد في إنشاء الطفل بوالده واعتزازه به ، والانتماء مفردة مشتقة من النمو والكثرة والزيادة، وعرف البعض الانتماء اصطلاحا على أنه الانتساب الحقيق للوطن والدين فكرا ووجدان واعتزاز الأفراد بهذا الانتماء عن طريق الالتزام والثبات على المناهج والتفاعل مع احتياجات الوطن.
- **الولاء ayantè** : الولاء في اللغة يعني الحبة والصداقة والقرب والقرابة والنصرة فالولاء إخلاص وحب شديدان يوجههما الفرد إلى موضوع ولائه بمصلحة الخاصة وقد تصر عاصفة الولاء هذا إلى أن يضحي الفرد بحياته ذاتها بل وحياة أسرته أيضا لصالح موضوع ولائه أو دافعه عنه أو الدعوة لها.[1]
- **الوطنية:** الوطنية هي الشعور بالإلتزام ببلد أو أمة أو مجتمع سياسي أو الوطنية حب البلد بينما القومية هي الولاء الأمة واحدة، وغالبا مايتم إستخدام القومية كمرادف للوطنية، ولكن الوطنية ظهرت قبل القومية التي ظهرت في القرن التاسع عشر بألفين سنة تقريبا، كما أن الوطنية هي حب البلد والإستعداد للتضحية من أجل حماية الحرية المشتركة وتدل الوطنية على المواقف الإيجابية الوطنية عادة ماتنطبق على دولة، وهناك بعض المواقف المرتبطة بالوطنية وهي[2].
  - الإهتمام الخاص برفاهية البلد
  - المودة الخاصة لبلد واحد .
  - الشعور بالهوية الشخصية نحو البلد.

[1] رفيق بن حصير، **المرجع السابق**، ص46.

[2] عنان أبودولة، "**مفهوم الوطنية**"، تم التصفح 10 فيفري 2019 على الساعة 17.30 أنظر الرابط .http://mawdoo3.com

- الفخر بإنجازات الوطن وثقافته.

ثالثا: أنواع الهوية:

نجد للهوية أنواع كثيرة نختصرها فيما يلي:

1-هوية فردية:وهي تعتمد أساسا على المتغيرات الجسدية التي تميز كل كائن بشري عن الأخر من بين ملايين في المعمورة وابراز مثال عن ذلك بصمات الأصابع التي تحدد أو تثبت هذا الإختلاف عمليا[1].

2-هوية وطنية أو قومية :إن هوية أية أمة من الأمم هي مجموعة الصفات أو السمات الثقافية العامة التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إليها والتي تجعلهم يعترفون ويميزون بصفاتهم تلك مما سواهم من أفراد الأمم الأخرى[2].

كما أن الإختلاف في مقومات الهوية الفردية والقومية، هو اختلاف من النوع وليس في الدرجة فالهوية الفردية ذات سمات جسدية في الأساس أو الهوية القومية ذات سمات ثقافية في الأساس، هذا دون أن يوجد أي تناقض بين الهويتين، بل مرتبطان بعلاقة جزء بكل[3].

وهناك من يعتبر الهوية تنقسم إلى شقين شق ذاتي وشق مكتسب.

1. **<u>الذاتي:</u>** يتكون في المكونات الرئيسية الأصلية التي تميز الفرد عن أخر ودولة عن أخرى

2. **<u>المكتسب:</u>** وهو مايكتسبه الفرد طيلة حياته من يوم وولادته من قيم وأفكار واعتقادات التي تسهم كلها في تكوين شخصيته: الشخصية الدينية، الوطنية.... وتؤثر سلبا أو إيجابا على قراراته وأعماله[4].

---

[1]أوشن سمية، **المرجع السابق**، ص65.

[2]أحمد بن نعمان،**الهوية الوطنية: الحقائق والمغالطات**، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، ص 23.

[3]**المرجع نفسه**، ص24.

[4]صلاح مقلاتي،**تعزيز الهوية الوطنية باعتماد مقاربة العلاقات العامة.**

المطلب الثالث:تعريف الأمن الهوياتي.

نقصد بالأمن الهوياتي تحصين هوية المجتمع من كل مامن شأنه أن يهدم أو يخل بها باعتبارها النظام الذي يسير به وعليه المجتمع أو تبعا المجتمع أو تبعا لذلك، فإنه يمكن تشبيه الأمن الهوياتي بنظام المناعة الذي يصد كل أنواع التخريب التي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا.

يتضح من خلال ماسبق أن موضوع الأمن بسرج ضمن قسم السياسة العليا التي بأهمية قصوى في سياسات الدولة أو التي يكون من واجبها أن ترصد له الإمكانيات وترسم الإستراتيجيات والسياسات، من أجل تحقيقه والمحافظة عليه بالوسائل الضرورية والمتاحة من أجل دفع الأخطار المتحملة التي تمس المواطنين وممتلكاتهم

ومنه فالأمن الهوياتي يقوم على عنصرين أساسين:

1-الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية لأنها بمثابة الإطار والوعاء الذي يمثل صورة وأفكار وقيم المجتمع وهو الخيار الإستراتيجي الذي تمكن من خلاله تحقيق الأمن الهوياتي.

2-الانفتاح والحوار مع الثقافات المعاصرة، ويعن ذلك الاعتزاز بالذات الحضارية مع أهم معطيات الحضارية أو إنجازات العصر والتطور التكنولوجي أو بناء على ذلك نقول أن هناك فرق شاسعا بين الأمن الهوياتي أو الهوية الأمنية فالأخيرة هي مجموعة من الأنشطة التي تستحق فخلق الوعي الأمني، وأما الأمن الهوياتي فهو بيان الأسس والقواعد المتوفر في مجتمع ما لتكوين قاعدة صلبة تمنع حالات الاختراق الثقافي والغزو الفكري [1].

العلاقة بين الأمن والهوية:

شكلت التحديات الجديدة بأبعادها المختلفة تهديدا للأمن الهوياتي الذي أصبح الركيزة الأساسية لأمن وكيان الأمنية، فالأمن يشكل عامل يعد محصورا في المفهوم العسكري والذي ضل مدة طويلة يفسر تفسيرا ضيقا بأنه أمن الأراضي في مواجهة العداوة الخارجية ومقتصرا على الجانب

[1] محمد محفوظ ، **الحضور والمثاقفة: المثقف العربي وتحديات العولمة**، ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي ، 2000، ص ص 117، 118.

الدفاعي للدولة أو أنه حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية، أو أنه حماية البشرية من الكارثة النووية، وكأن مفهوم الأمن يرتبط بالدول أكثر ما يرتبط بالناس، فقد تجاوز مفهوم الأمن الاعتبارات الترابية الإقليمية والعسكرية ليصبح شموليا متعدد الأبعاد.

وقد لخص "ويفر" تصنيف "لوزان" في شقين أساسيين الأمن القومي والأمن الاجتماعي الأول يعنى بالسياسة وبقاء النظام والثاني يخص الهوية وبقاء المجتمع، كما أن الأمن البصر يبشمل الأمن الثقافي من خلال الحفاظ على الهوية القومية على المستوى المحلي أما على المستوى الدولي تعقد مسؤولية المجتمع العالمي في تحسين الحوار الثقافي والحضاري بين مختلف الحضارات المتنوعة وتوفير التعايش فيما بينها على قاعدة حق الإختلاف والمساواة.

يعد الأمن الهوياتي يعد عنصر الأغنى عنه من عناصر النهضة الاجتماعية ومظهرا من مظاهرة القدرة على التحرير من المؤثرات الخارجية والوافرة فهو على مظاهر إسترداد الهوية التي سعت وتسعى بمختلف القوى عبر التاريخ إلى جعلها تابعة لها بشكل أو بآخر، كمطلب أولي لعملية السيطرة والاحتواء[1].

المبحث الثاني:محددات الأمن الهوياتي.

يعتبر موضوع الأمن الهوياتي من بين الظواهر التي أخذت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين في معظم ألتخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية عامة وحقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية خاصة وعلية هنالك العديد من التحديات والمحددات التي تحول دون تحقيقه لذلك سنقوم في هذا المبحث بدراسة المحددات الوطنية والمحددات الخارجية للأمن الهوياتي.

المطلب الأول: المحددات الداخلية للأمن الهوياتي.

1. الصراع داخل الدولة بين مفاهيم القومية والوطنية:

من العوامل المؤثرة في البنية السياسية في الدولة والنظام السياسي الانقسامات ذات الطبيعة العشائرية والطائفية ، والعرقية تقابل وتضاد المجتمع السياسي ، وهو المجتمع الذي

[1] إلياس أبو جودة، **الأمن البشري وسيادة الدولة**، ، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنسر والتوزيع ، ط1، 2008، ص ص 48- 59.

يستدعي قيامه إضعاف الجوانب السلبية للتعددية المجتمعية، وبناء تقاليد تعددية ايجابية تسهم في تأسيس دولة حديثة ونظام سياسي مدني.[1]

وهنا يتعين القول إن التعددية المجتمعية ليست عيبا في ذات ولكن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية بلورة صيغة سياسية مناسبة تسمح بتحويلها إلى مصدر قوة وإثراء.

1. مشكلة الأقليات :

تعد مشكلة الأقليات من بين التهديدات الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة، والتي غالبا ما تكون سببا في نشوب نزاعات داخلية تؤدي إلى الاستقلال داخل الدولة الواحدة، لكن مشكل الأقليات لا يطرح بحدة في المغرب العربي، فلم تهتم بها المنطقة لعدة اعتبارات أهمها يتمثل في امتلاك المجتمع المغاربي لأغلبية متجانسة، فالأقليات الموجودة بالمنطقة لا تشكل تهديدا مباشرا على هذه الدول، ولا تطالب بالاستقلال، فمطالبها تتلخص في إدراج لغتها في الدولة كالأمازيغية في الجزائر والمغرب وهو ما يعرف بالتطرف اللغوي الذي من شأنه إنتاج أزمات على مستوى الهوية مثل أزمات الريف في المغرب.[2]

كما أنه توجد أكثر من فئة من الأقليات في الدولة الواحدة لكن خاملة ولا تقوم بأي نشاط لإخلال الاستقرار الداخلي كما هو الحال بالنسبة للطوارق في الجزائر، والفضل في ذلك راجع إلى تجاهل النخبة لهده الأقليات و عدم إدراجها ضمن أولوياتها بمنطق أن هذه الأقليات يجب أن تخضع لإرادة الأغلبية العربية والمسلمة.

كما تعمد بعض الدول لوضع عراقيل متعددة أمام أفراد الأقليات لمنعها من الترشح الاستحقاقات الانتخابية المحلية، تارة بالتحجج بعدم إتقانهم للغة الرسمية أو أن إتقانهم لها غير كافي وتارة أخرى بربط المشاركة السياسية حصرا بالهوية الإثنية؛ وذلك باشتراط عضوية

[1] عبير سهام مهدي، "**مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق**"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد22، 2012، ص 09.

[2] صفية نزاري، **الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر– تونس– المغرب**،(رسالة ماجستير منشورة)، باتنة، 2011/2010، ص 69.

المرشحين الانتخابات من جماعات إثنية معينة، وعدم السماح للناخبين المنتمين إلى جماعات إثنية محددة إلا بالتصويت على مرشحون ينتمون إلى مجموعاتهم.[1]

2-التمركز العرقي:

من أبرز التحديات التي تنعكس سلبا على للهوية الوطنية مشكلة التمركز العرقي؛ حيث يضير هذا الأخير بأن جماعة من الأفراد على مستوى الدولة ومن بين كل الجماعات أنها مركز كل شيء؛ بمعنى النظر إلى السلوكيات والأعراف والتقاليد التي تميز الجماعات الأخرى التي تميز الجماعة الأخرى من خلال منظور التقاليد والقيم الثقافية للجماعة، والمقصود من هذا الحكم على الآخرين من منظور أن جماعة الفرد هي مرجع كل الأحكام في المجتمع.[2]

ومما لا شك فيه أن نشأة الاتجاهات التعصبية العرقية تؤدي إلى نشوب الكثير من الصراعات وحتى الحروب الأهلية إضافة إلى تفكيك الهوية مما يسهل عملية اختراقها وتبديلها بهوية وطنية أخرى هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن هذه الصراعات تتخذ عدة أشكال قد تصل إلى حروب التحرر الوطني والحروب ما بين الدول وصولا إلى ما يعرف بالاستعمار بكل أنواعه وخاصة الاجتماعي والثقافي.

2. العنصرية:

تعتبر العنصرية من بين المفاهيم التي تهدد الهوية الوطنية فنقصد بالعنصرية الاعتقاد بأن الإرث الثقافي لجماعة الفرد يتفوق على الإرث الثقافي للجماعات الأخرى؛ كما يصاحب هذا الاعتقاد عدة اتجاهات من بينها الاعتقاد في تدني مجموعة دون أخرى، وتأييد المعاملة التميزية.[3]

---

[1] سناء منيغر، **التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي**، (رسالة ماجستير منشورة)، سطيف-02-، 2014/2013، ص 101.

[2] هاني الجزار، **أزمة الهوية والتعصب**، ط01، الجيزة: هلا للنشر ولتوزيع، 2010، 101.

[3] هاني الجزار، **المرجع نفسه**، ص120.

حيث يعتبر الباحثون أن التعصب العنصري يتم بمقتضاه نهب وتدمير الهوية القومية وكذا النسق الاجتماعي الثقافي والتأثير على مرتكزات ومتطلبات تعزيز الهوية في المجمع على مستوى كل فئاته الاجتماعية بدأ من الطفل حتى الكبار من السن عبر أساليب وطرق متعددة من بينها سياسات محو الهوية الأصلية.

3. الموروث الاستعماري :

عند التحدث عن إشكالات المن الهوياتي في المجتمعات وجب الرجوع إلى حقبة زمنية معينة مر بها مجتمع معين، نجد من بين هذه المراحل فترة الاستعمار حيث قال مالك بن نبي: " لقد غرس العصر الاستعماري فينا ما غرس من الظواهر المتصلة بالهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية في البلاد المستعمرة، ظاهرة خاصة هي ازدواجية اللغة التي تتعلق ببناها الثقافية العقلية وبأفكاره".[1]

فقضية الهوية من القضايا التي أنتجها الاستعمار الاستيطاني الذي كرس جهوده لمحاولة طمس الهوية بكل أبعادها وخاصة ما تعلق بالدين واللغة؛ إضافة إلى محاولته لاستبدال مجتمع بمجتمع آخر.

كما سعت السياسات الاستعمارية إلى حد كبير في تشويه هوية الشعوب عبر سياسات وإجراءات وقوانين كان الهدف منها القضاء على اللغة الأصلية والدين، والعمل على افتعال بؤر توتر وفتن بين أفراد الشعب.[2]

إضافة إلى تطبيق سياسات ثقافية متعددة الأشكال أثرت في البنى الثقافية إلى حد الآن مثل الجوانب المادية كالعمران والفنون وطبائع العيش.

---

[1] العوينة بهلول، جيلاني كوبيبيمعاشو،" **اللغة وإشكالية الصراع الهوياتي في المدرسة الجزائرية**"، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، العدد 07، معسكر، 2018، ص 305.

[2] أحمد وادي،" **السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد 2، بسكرة، أفريل 2018. ص ص299- 300.

المطلب الثاني: المحددات الدولية للأمن الهوياتي.

1-العولمة:

تشكل العولمة سلاحا جديدا ومجددا في يد العولمة تضرب به مقومات الهوية بمقوماتها وتصنيفاتها محاولة جمعها في مكون هوياتي يتناسب مع ما تحمله من أفكار ورؤى وقيم وسلوكات .

فالعولمة بشكل عام تسعى إلى تمييع الهوية الوطنية وتسرطن الوعي الثقافي للأمم والشعوب من أجل شقها وتسهيل الهيمنة عليها، والأهم أن ثقافة العولمة هي ثقافة دول المركز الاستعمارية التي تؤكد أنها المالكة الوحيدة للثقافة الديمقراطية، وتسعى إلى فرض هيمنتها بعد سيطرتها من خلال نشر ثقافتها وقيمها بين شرائح مثقفة ومتعلمة.[1]

حيث تسعى العولمة إلى تفكيك البنية الهوياتية وتحطيم الأنوية الصلبة فيها كالعقائد والتقاليد واللغة والدين والأنماط الممتدة تاريخيا والتي تنظر إليها الدول الكبرى كقلاع تتحدى أهدافها الثقافية والسياسية.[2]

حيث يقوم الغرب بتأسيس نظام يشمل صياغة هوية واحدة تندثر في إثرها جميع هويات الشعوب وتذوب كل الخصوصيات الفكرية والثقافية والهوياتية.

حيث تعتبر العولمة على المستوى التاريخي تعد العولمة استعمارا ثقافيا جديدا، ألنها تهدف إلى إحداث خلل في الهويات الثقافية للشعوب، بنشر وهيمنة العمولة الثقافية الأحادية القطب بهدف الاستيلاء ونهب إمكانات وحضارة الشعوب خاصة الفقرية، وبالتالي فهي امتداد

[1] مسعودة طلحة، عصام رزاق لبزة، " **رهانات الهوية الوطنية في ظل الميديا الجديدة: بين الواقع والمتوقع**"، **مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع**، العدد 02، جوان 2018، ص 74-75.

[2] سمية أوشن، " **المرجع السابق**، ص65.

للاستعمار التقليدي الثقافي القديم، حيث كان الغزاة سابقا يسلبون مقومات الهوية كاللغة والدين من أصحابها بطمس الشخصية والهوية الثقافية لإخضاع المستعمرات.[1]

أما على المستوى الإيديولوجي تعين الهيمنة الثقافية لظاهرة العمولة هيمنة النموذج الأمريكي على ثقافات الأمم باستهداف الثقافات المحلية والإقليمية بالزوال اعتبارا أن أخطر الغزو الثقافي التغريب ذو الوجه القديم والجديد.

2. الغزو الثقافي:

من بين الأسباب التي أدت إلى وجود ظاهر الاغتراب الثقافي في المجتمع حيث وضعته في خضم أزمة هوية ثقافية هي سلسلة التجاذبات الفكرية والإيديولوجية العقيمة التي تحيط بالجو الفكري الثقافي لأي مجتمع.

إضافة إلى التبعية السياسية والاقتصادية للخراج التي عبر عنها مالك بن نبي بالقابلية للاستعمار التي مازالت بلدان العالم الثالث تعاني منها فيظل غياب الحصانة الفكرية لهذه المجتمعات.

أيضا بفعل التطورات المتسارعة في العالم والبيئات المتغيرة وتقدم سائل الإعلام والتواصل أحدث عدة تحولات عميقة داخل فئات المجتمع وهو ما يظهر جليا في مختلف الانحرافات الحاصلة في المجتمع، إذ أن مضمون الذي تتلقاه فئات المجتمع بمختلف أعمارها الذي يؤثر حتما في معتقداته وتوجهاته الفكرية؛ فالنقاش حول الهوية الثقافية والأمن الهوياتي أصبح سائدا ومنتشرا في ساحات النقاش الفكري في العالم سواء في الدول الضعيفة أو القوية.[2]

إن أكثر ما يلفت الانتباه في ظواهر العولمة في المجال الثقافي هو المدى الذي بلغته بعض الثقافات في العالم والانتشار والسيطرة على أذواق الناس في العالم.

---

[1] يوسف زغو،" **أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب**، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد04، 2010، ص 97.

[2] زينب قريوة، لمين هماش، "**رهانات تحصين الهوية في ظل غزو العولمة**"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد06، الجزائر 2016، ص 90.

ناهيك عن الانتشار الواسع للموسيقى المسلسلات وحتى الأفلام السينمائية وكذا الطعام والملابس ونمط العيش الذي ساد في العالم.[1]

والملاحظ أن معظم دول العالم الثالث تعاني من إشكالاتٍ عدة، على صعيد ثقافتها السياسية، أو الوطنية، وعلاقة ذلك بثقافاتها الفرعية. فالوضع الثقافي العربي يشهد موجاتٍ من الصعود والهبوط، بسبب تطور دولي معين، أو بسبب تقلبات الوضع الداخلي[2].

ويرجع تعدد الثقافات الفرعية إلى طغيان جملة من الظواهر الاجتماعية والطبيعية التي تؤدي إلى قيام عدد متزايد من الثقافات الفرعية، التي تؤثر سلباً في تماسك الجماعة الوطنية أو تلاحمها، وتعرقل مسيرتها نحو تحقيق الوحدة الوطنية، في إطار كيان سياسي واحد. ومن بين هذه الظواهر، يمكن أن يشار إلى:[3]

- اختلاف توجهات الشباب وميولهم عن الجيل القديم، وذلك بتباين ثقافة الأجيال، إثر سيادة عنصر الشباب على التكوين الديمقراطي السكاني، مما تنشأ عنه ظاهرة صراع الأجيال، وبالتالي تسود ثقافة شبابية غرضها رفض الأوضاع القائمة والتقاليد والقيم السائدة .
- هناك نمطان من الثقافة العامة في معظم بلدان العالم الثالث، وغالباً ما يكون الفرق بينهما حاداً ومتبايناً، وهما: ثقافة النخبة، والثقافة التقليدية أو الشعبية، فالثقافة النخبوية تتركز في شريحة ذات حساسية وقيم مختلفة، كما يلاحظ أن الأغلبية الشعوبية متمسكة بتراثها، مما يؤدي في حالاتٍ عدة إلى قطيعة اجتماعية بين النمطين .

---

[1] زينب قريوة، لمين هماش، **المرجع نفسه**، ص 91.

[2] عبد العزيز أسعد عبد العزيز درويش، **آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: "فتح" و "حماس" نموذجاً**، (رسالة ماجيستير منشورة)، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2010 ص37.

[3] بغدادي عبد السلام إبراهيم،"**الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**"، **سلسلة أطروحات الدكتوراه**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993م، ص60.

- يُسهم التفاوت الطبقي الحاد من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، في تعميق الانقسام الوطني بين أبناء الجماعة الوطنية الواحدة، ويعزى ذلك إلى تباين الأنماط المعيشية والسلوكية والقيمية بين الطبقتين.

وفي السياق نفسه، تعتبر الثقافة السياسية في المجتمع غير متجانسة، وما يدفعها لذلك هو المواريث التاريخية والظروف المحيطة بها الاجتماعية والاقتصادية السائدة، كذلك أنماط التنشئة السياسية والاجتماعية، فهذه الثقافة السياسية غير المتجانسة، وعدم الاستقرار في النظام السياسي يؤديان إلى وجود ثقافاتٍ متنوعة، منها ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، وما يتعلق بثقافات الفئات الاجتماعية والقطاعات الأخرى في المجتمع.[1]

3. التطور التكنولوجي في العالم:

توظيف العلم والتكنولوجيا الحديثة للاختراق الثقافي والهيمنة على الثقافات التقليدية في الدول العربية،بهدف تهميشها وفرض ثقافتها وهويتها، بحجة دونية تلك الثقافات، وأنها متخلفة عن ركب الدول المتقدمة.

حيث أن التقدم التكنولوجيفيمجال الاتصالات، حيث أن هذا التقدم أدى إلى سيطرة وهيمنة هوية غربية فردية أحادية على شعوب العامل في هوياتهم وخصوصياتهم، نتيجة التقريب بني الهويات الثقافية وغلبة الهوية التي تمتلك الأساليب للتأثير على هوية الغير.

وسائل الاتصال بإمكاناته المتطورة وبالغة الدقة، أوجدت مكانا لدى تأثيرات عديدة ومتنوعة في البيانات العامة، لما يمكن أن نسميه بثقافة الفرد، وثقافة الجماعة،فالتأثير موجود ومفروض بحكم الواقع الاجتماعي وما يحتضنه من معطيات، ومؤشرات تسهل،تنفيذ مهام وسائل الاتصال ولا تعرقلها.[2]

---

[1] عبد العزيز أسعد عبد العزيز درويش، **المرجع السابق الذكر**، ص 38.

[2] سعاد بلعربي، **عينة من أثر استخدام مواقع التواص ل الاجتماعي على الهوية الثقافية: دراسة ميدانية على طلبة مستخدمي موقع الفيسبوك بجامعة مستغانم**، (مذكرة ماستر منشورة)، مستغانم، 2015/2014، ص 97-80.

ذلك أن التأثير قد يكون إيجابيا،بهدف التلقين لما هو سائد، و قد يكون عكس ذلك،أن حركية وسائل الاتصال وفعاليتها تتجه لعرقلة سريان لما هو سائد، والإيجابي هنا والسلبي أمران نسبيان بحكم قانون التأثير والهيمنة وفي عصرنا الحاضر، ومع تعدد الأنماط التواصلية،ووجود أكثر من قناة تقنية بدأت عملية التنشئة تعد وتصاغ من قبل أكثر من طرف كما بدأت التأثيرات الثقافية،يمارس من جهات مختلفة.

إن التقنية الحديثة لوسائل الاتصال قد لعبت دورا متميزا في توجيه الشباب توجيها يتماشى وينسجم مع الإطار الفكري لصانعي ومنتجي هذه الوسائل ولقد أضحى العالم اليوم، بما يمثل فيه الشباب من قوة عديدة كبرى أسير التأثيرات المتنوعة لوسائل الاتصال والمتوجه إلى صانعي مستقبل بلادهم.

في هذه الحالة نجد وسائل الاتصال تفرض صورة على المجتمع من تناقضات ولا ترتبط بالواقع بل هي لا تقدم منه إلا ما يتلاءم مع تصورات فئة اجتماعية معينة كما وأنها بدلا من خلق وتقوية ثقافة وطنية أصيلة نجدها تساهم في إضافة ما هو موجود فهي تعزل الأفراد ولو جمعتهم وتلهيهم عن واقعهم بنقل أشكال وأنماط ذات مضامين أجنبية تعبر عن مصالح ومطامح متناقضة، مع ما هو سائد لكنها لها فعالية التأثير، لأن من بين شروط فعاليتها هذه في أي وسط اجتماعي، أن تكون مصاحبة بتغيرات عملية في لبنيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية له للمجتمع، ولما كانت الثقافة هي المستهدفة وهي جزء رئيسي في عملية التغيير التي قلنا أن وسائل الاتصال تلعب بشأنها دورا أساسيا،فإن كل الأطراف المعنية بالأمر يهمها أن تقولب ثقافة جديدة، أو تسهر على استمرارية الثقافة الموجودة لأنها في النهاية تعبير راق عن إنتاج إنساني يمثل مجموع خبرات الإنسان ويحدد أسلوب حياته من طرف وسائل الاتصال.

خلاصة الفصل

من خلا ما سبق نستنتج أن مفهوم المن الهوياتي من أعقد المسائل على مستوى الدول وذلك طبقا لتشعب المفهوم واختلاف الخلفيات الفكرية للباحثين في موضوع الأمن الهوياتي.

تعتبر العولمة والتطور التكنولوجي من بين الآليات الأساسية للغزو الثقافي الذي يؤثر على هوية المجتمعات وثقافاتها وحتى الأعراف الموجودة في ها والذي يؤدي إلى تحليل واضمحلال الهوية الأصلية في المجتمع.

ناهيك عن مشكلة التعدد الإثني الديني أو العرقي وإشكالية التمركز العرقي التي تؤثر على الأفراد في حد ذاتهم وتحول دون تحقيق الأمن الهوياتي في الدولة.

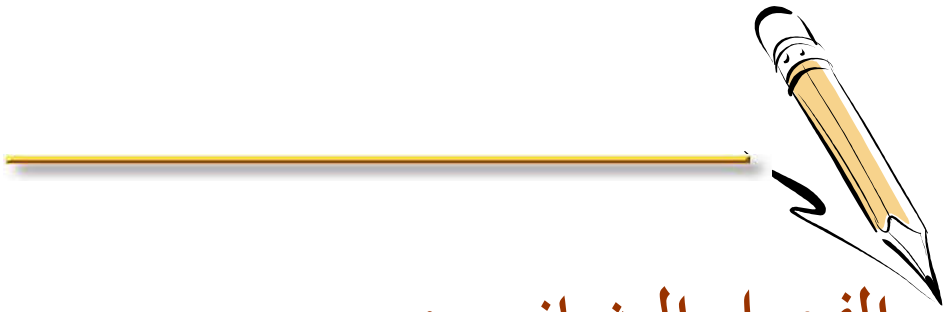

الفصل الـثـانــي:

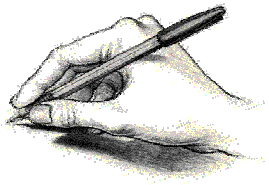

واقــع الأمـــن الــهــويــاتــي

فــي الــجــزائـــر

تمهيد

يعد التاريخ مرآة الشعوب الواعية المدركة لمراحل تشكل الذات، لأنه يبرز العوامل التي ساهمت في نشوء المجتمعات صمن نطاقها المكاني والزماني والذي أسسته حاجات وتفاعلات وتغيرات، منها المناخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموروثة والمحيطة بالأفراد.

فالهوية الواضحة اجتماعيا، والتي تحظى بالقبول النسبي من طرف جموع المواطنين أو أفراد الأمة، وكذا مختلف الفاعلين السياسيين داخل المجتمع، تسهم أكثرماتسهم في دعم الأمن الاجتماعي، الذي يظل مرتبطا بتوافر الشرعيتين السياسية والثقافية،بالإضافة إلى عوامل أخرى مادية مرتبطة أساسا بمستوى الرفاه الاقتصادي والتقدم الحضاريالذي يبلغه المجتمع في مرحلة معينة من مراحله التاريخية

لذلك سنقوم في هذا الفصل بدراسة، واقع الأمن الهوياتي في الجزائر من خلال ثلاث مباحث أساسية كما يلي:

المبحث الأول: هوية المجتمع الجزائري.

المبحث الثاني: المسار التاريخي لأزمة الهوية في الجزائر.

المبحث الثالث: ميكانزمات المحافظة على الهوية الجزائرية.

المبحث الأول: التركيبة المجتمعية للمجتمع الجزائري.

لقد عرف المجتمع الجزائري مند ظهوره قبل أن يستقر على النموذج الذي هو عليه اليوم تغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية مست مختلف جوانبه كالتسمية التي كانت تطلق عليهإلى غاية المجتمع الذي نحن عليه الآن؛ لذلك سنقوم في هذا المبحث بدراسة مقومات الهوية الوطنية في الجزائر والثقافة السائدة في المجتمع الجزائري.

المطلب الأول:مقومات الهوية الوطنية في الجزائر.

هناك عدة عوامل تاريخية،محلية، أسهمت في بلورة ثوابت معينة للهويةالجزائرية، تتمثل هذه الثوابت في ثلاثة محددات رئيسية هي: الدين الإسلامي، اللغة العربية،الأمازيغية، حيث يبحث هذا المبحث أساسا في هذه المقومات، وفي الأزمة التي عصفت بالجزائر بعدالاستقلال والتي مست بالجانب الهوياتي.

أولا :البعد الإسلامي.

الدين مكون أساسي لهوية أية أمة، وربما كان في غالب الأحيان المكون الأساسيلها، وهو موجود كظاهرة صاحبت الإنسان في أطواره الثقافية عبر التاريخ.

فالعامل الديني أوالعقائدي لأية أمة يعتبر في الحقيقة الوعاء الذي تلتقي فيه جميع الروابط بين الأفراد، وقداعتبر المفكرون منذ القدم الدين عاملا من عوامل القضاء على الهيمنة الأجنبية، والحفاظ علىالأصالة الذاتية[1].

وللإسلام ثقله الخاص وأهميته الكبيرة في حياة الأمة العربية الإسلامية عامة، وعلى الشعب الجزائري بشكل خاص؛ وتأكيدا لهذه الدعامة، نص الميثاق الوطني لعام 1976علىأن: "الشعب الجزائري شعب مسلم، والإسلام هو دين الدولة، وهو أحد المقومات الأساسية لشخصيتنا التاريخية".[2]

---

[1] *سمية أوشن*،دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير منشورة) باتنة، 2009-2010، ص 142

[2] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الميثاق الوطني لعام 1976

وهذا ما يبين قدرة هذا الدين على توحيد أبناء المنطقة، فهو عاملمن عوامل حب الوطن والدفاع عنه، كما جاء في الميثاق الوطني لعام 1986: "...صهرالإسلام المجتمع الجزائري فجعل منه قوة بالمعتقد الواحد، وباللغة العربية التي مكنت الجزائرمن استنشاق دورها في العامل الحضاري".

فالحضارة العربية الإسلامية، صهرت الشخصيةالجزائرية في بوتقة ثقافية متعددة التيارات ومتفاعلة العناصر، إذ كانت التيارات الروحيةوالثقافية تتحرك من المشرق إلى المغرب، ومن المغرب إلى المشرق، كما كانت تتحرك ولاتزال من الشمال إلى الجنوب، ومن الجنوب إلى الشمال.[1]

فالدين الإسلامي إلى جانب كل ذلك، يعمل على مساعدة الأمة الجزائرية، ومدهابكل ما تحتاجه من حوافز ومناهج إذ أنه دين ومنهاج الحياة، لتطوير الشخصية الوطنية فيظل توازن نفسي، مجنبا إياها مخاطر الإستيلاب والانحراف والجمود. [2]

فهو كعقيدة وممارساتوقيم، تمجد الفكر وتحث على الاجتهاد وتحفز على العمل وتعطي للأخلاق مفهوما نضاليا،ويبقى دائما من أحسن الانتصارات المضمونة في معركة البناء والتشييد، كما يؤكد ذلكالميثاق الوطني لعام1986[3]

وفيالدساتير الوطنية على غرار المواثيق، اعتبرت الدين الإسلامي من الثوابت الوطنيةالتي لا تقبل التبديل، باعتباره الدين الوحيد للأمة الجزائرية، كما جاء في المادة 4من دستور1963التي تنص على: "الإسلام دين الدولة، وتضمن الجمهورية لكل فرد احترام أدائهومعتقداته، وحرية ممارسة الأديان ".[4]

---

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الميثاق الوطني لعام 1986

[2] عبد القادر جغلول، **مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط**، ترجمة: فضيلة الحكيم، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر، 1982، ص 42

[3] **المرجع نفسه.**

[4] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، دستور.1963

والمادة 2من دستور نوفمبر،1976 من دستورعلى أن: "الإسلام دين الدولة"، وفيالمادة 20من دستور فيفري،1989والتعديل الدستوري لعام 1996[1] جاءت نفس العبارةوأكدت نفس المعنى، وهو ما يبين أن الإسلام من الثوابت الوطنية التي لا تقبل المساومة ولاالتنازل عنها.[2]

إذ يذكر عالم الاجتماع الفرنسي "غوستاف لوبون أن: "تأثير دين محمد فيالنفوس، أعظم من تأثير أي دين آخر، ولا تزال العروق المختلفة التي خلفها القرآن مرشدالها تعمل بأحكامه كما كانت تفعل منذ ثلاثة عشر قرنا."[3]

وهو ما جعل الدكتور محمد العربي الزبيري يؤكد أن كل المواثيق والنصوص الأساسية للبلاد تؤكد أن الشعب الجزائري شعب مسلم وأن الإسلام هو دين الدولة وهو أبرز مقومات الشخصية الوطنية والحصن المنيع الذي مكن الجزائر من الصمود في وجه جميع المحاولات الاستعمارية ودين النضال والصرامة والمساواة والعدل ودين الحق والعلم والمعرفة.[4]

ثانيا: البعد العربي

اللغة أداة التفاهم، واكتساب المعرفة وإنماء الفكر، وهي بوجهتها السليمة، أمتنرابط يشد الأفراد، ويكون من مجموعهم أمة متميزة قادرة على البقاء والنمو.[5]

وللعربية مكانة متميزة بين لغات الأمم، لأنها من أقدم اللغات الحية فقط، وإنمالأن تكوينها وخصائصها يسرا لها القدرة على التعبير عن مختلف الأشياء المادية، وأدقالأفكار المجردة.[6]

---

[1] **محمد العربي الزبيري**، "المسخ الثقافي ومسؤولية الدولة"، **مجلة الفكر السياسي**، العدد19 ،المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، 2000 ،ص .244

[2] عمر بن قينه، **المشكلة الثقافية في الجزائر**،الأردن: دار أسامة، 2000 ،ص55

[3] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، دستور.1976

[4] أحمد ناشف، **تعريب التعميم في الجزائر بين الطرح المعرفي والطرح الأيديولوجي**، الجزائر: كنوز الحكمة، 2011 ،ص 26.

[5] **صالح زهر الدين**،" مخاطر استهداف المستشرقين للغة العربية"، **مجلة الدراسات الإستشرافية**، العدد 14، المركز الإسلامي للدراسات الإستشرافية، 2018، ص 51

[6] " لغة الضاد بين الواقع المرصود والأمل المنشود:أهمية ودور اللغة عموما واللغة العربية خصوصا في حياة أبنائها"، تم التصفح في 5-4-2019، على الساعة 1,43، ص 4-5، على الرابط الإلكتروني: http://www.alarabiahconference.org/uploads/conference_research-1423702644-1409301913-729.pdf

اللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية في المجتمع الجزائري، وهو ماسارت عليه جميع المواثيق اللاحقة نظريا بإلحاحها على فضاء الشخصية العربية الإسلامية الجزائرية.[1]

واللغة حسب المفكرين تنشئ وحدة لكل الناطقين بها، وتخلق مفاهيم وفلسفات مشتركة لبناء القومية الوطنية، فوحدة اللغة تنطوي على وحدة الضمير والفكر. وتساهم اللغة في حمل ملامح شخصية الأمة التي تتصل بخلفياتها الحضارية والفكرية، كزنها ترتبط بعناصر الشخصية الوطنية، وتمثل رمزا من رموز السيادة الوطنية[2].

ولهذا اعتبرت اللغة العربية عاملا أساسيا في تحديد الانتماء الوطني، وكمال السيادة الوطنية، وعاملا من الثوابت الوطنية التي لا تقبل النقاش ولا التبديل، وخاصة أن الدساتير والمواثيق الوطنية المتعاقبة كرست هذا المفهوم وأكدت عليه، على اعتبار أنه عنصر من عناصر الشخصية الوطنية، والهوية الثقافية للشعب الجزائري.[3]

فالميثاق الوطني لعام 1976نص على أن: "اللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التي تعبر عنا ."بالإضافة إلى ضرورة تعميمها وإتقانها في مجالالتعبير عن كل المظاهر الثقافية، باعتبارها وسيلة أساسية في التبليغ والرقي والازدهار، لأنهاالأداة التي يتطلب من المجتمع الجزائري استعمالها في ميادين الرقي والبحث العلمي، والتحول الإجتماعي.

ولهذا ركز الميثاق الوطني لعام1976على ثلاث أهداف رئيسية لبناء وتجسيد الثورة الثقافية وهي: [4]

- لتأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية وتقويتها.
- تحقيق التنمية الثقافية بجميع أشكالها.

---

[2] **سمير أبيش**، مقومات الشخصية الوطنية والمشروع التربوي عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1956، (أطروحة دكتوراه منشورة)، بسكرة، 2014-2015، ص 116-117.

[3] محمد بن صعب التميمي، **العولمة وقضية الهوية الثقافية في ظل الثقافة العربية المعاصرة**، مصر، 2001، ص 318.

[4] أوشن سمية، **المرجع السابق الذكر**، ص 144.

[5] **الميثاق الوطني** ،1976، 86.

- رفع مستوى التعليم المدرسي، واعتماد أسلوب حياة ينسجم ومبادئ الثورة الاشتراكية.

كما أن التعديل الدستوري لعام 2008جاء ليعزز مكانة مقومات الهوية فيالجزائر، فقد جاء في المادة 12:تعدل المادة 178من الدستور وتحرر كالآتي:لا يمكن لأي تعديل دستوري أن يمس: الطابع الجمهوري للدولة، النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية، الإسلام باعتباره دين الدولة، العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية، الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، سلامة التراب الوطني ووحدته، العلم الوطني والنشيد الوطني، باعتبارهما من رموز الثورة والجمهورية ".[1]

لذلك، فإن اللغة هي أبرز ما تتميز به الأمم، وترك الأمة لغتها يعني فناءها وزوالها ككيان متميز، بالرغم من أن أفرادها قد يبقون. كما أن اللغة هي وعاء الفكر ومظهر الثقافة والوسيلة التي يتم بها التفاهم مع الأفراد، وهي أبرز مظهر لهويتهم، وأقوى عامل فيتوحيدهم وأكبر أداة في استيعاب حضارتهم وفكرهم.

ثالثا: التراث الأمازيغي.

البعد الأساسي الثالث من الأبعاد الكبرى لهويتنا الوطنية، هو البعد الأمازيغي البربري، إن انتماءنا إلى هذا البعد يحمل معنيين: المعنى العرقي والسلالي، والمعنى الثقافيواللغوي، وهما معنيان متكاملان متداخلان، ولا يمكن أن يكون لأمازيغيتنا معنى إذا أهملنا أيا
منها.
وقد أكد الميثاق الوطني لعام 1976على أن: "الجزائر أمة، والأمة ليست تجمعالشعوب شتى، أو خليطا من أعراق متنافرة.[2]

وجاء في الميثاق الوطني لعام1986علىأنه: "... لم يكن من محض الصدفة أن يطلق سكان البلاد على أنفسهم تسمية "الأمازيغ"أي الأحرار."...إضافة إلى هذا، يعتبر التراث

[1] **الميثاق الوطني** ،1986، ص27.

[2] أوشن سمية، **المرجع السابق الذكر**، ص 146.

التاريخي هو الآخر من المقومات الأساسية لبناءالشخصية الوطنية، كما جاء في الميثاق الوطني لعام ،1986الذي حدد دعائم الشخصيةالوطنية في: الإسلام، اللغة الوطنية العربية والتراث التاريخي .

والدساتير الجزائرية هي الأخرى أعطت للتراث أهمية بالغة، واعتبر كمقوم من مقومات الشخصية الوطنية، كما جاء في المادة 18من دستور ،1976التي تنص على:التأكيد على الشخصية الوطنية وتحقيق التطور الثقافي

وفي المادة 7من دستور 1989التي أكدت بدورها على ضرورة: "المحافظة على الهوية والوحدة الوطنية ودعمها"، وهو الشيء نفسه بالنسبة للتعديل الدستوري لعام ،1996الذي ردد نفس العبارة في المادة 8منه، وهذا يعني أن الهوية الوطنية، ودعائمها شئ مؤكد عليه من طرف الدساتير والمواثيق الوطنية.وتنبغي الإشارة إلى أنه لم يتم ترسيم الأمازيغية إلا في عهد الرئيس بوتفليقة، غير أنالتعامل مع هذه القضية لا بد أن يخضع إلى عدة ضوابط أهمها: [1]

- ضرورة التأكيد على أن إحياء و ترقية اللغة الأمازيغية لا ينبغي أن يتصادم مع تعميم اللغة العربية، باعتبارها اللغة الرسمية للدولة، وباعتبارها اللغة الأولى والأساسية فيالعمل والتعليم والإدارة والإعلام، ولا ينبغي أيضا أن يعتبر بديلا لها.

كما أن البعد الأمازيغي في الثقافة الجزائرية يعد أصيل وأساسي و ليس ثانوي، فإلى يومنا هذا هناك ثقافة خاصة أو فرعية داخل النسق الثقافي الجزائري العام، وهذا البعد ليس بعدا منفصلا أو ضاريا للأبعاد الأخرى بل هو منسجم ومتكامل مع الأبعاد الأخرى وليس بينه و بينها أي صراع أن تنافر إلا ما أرادت قوى استعمارية إثارته في السنوات الأخيرة منذ أربعينات القرن الماضي، وذلك بغرض شق صفوف الحركة الوطنية الاستقلالية والإصلاحي ة، ولكنها لن تستطيع لأن امتزاج بين الأمازيغ وغيرهم أصبح حقيقة اجتماعية وثقافية لا يمكن الفصل بين أجزاء هذه الحقيقة إلا في أذهان بعض الإيديولوجيين.

[1] **المرجع نفسه**، ص 146.

كما يبرز البعد الأمازيغي في الثقافة الجزائرية بقاء اللغة الأمازيغية بلهجاتها المختلفة متداولة بين أبناء عدة مناطق في الجزائر، وذلك لروح المحافظة الذي تتميز به معظم القبائل الأمازيغية مما جعلها تحافظ على لغتها كلغة تداول يومي إلى جانب اللغة العربية كلغة للثقافة والدين، بالإضافة إلى انغلاق سكان هذه المناطق على أنفسهم بسبب الموقع الجغرافي أو بعدهم عن الحواضر : ومراكز الثقافة الكبرى التي من شأنها أن تنشر اللغة العربية[1].

- ضرورة الرفض بشكل حاسم وقاطع لأي دعوى للتمييز العرقي أو الإثني أو الجهوي بين أبناء الشعب، أو بين مناطق وجهات الوطن لأنها دعاوي خطيرة على وحدةالوطن والشعب.

المطلب الثاني:ابعادالثقافة الجزائرية .

إن الحديث عن الثقافة والمسألة الثقافية في الجزائر ليس هو حديث عن الثقافة باعتبارها نشاط ذهني مستقل نسبيا بل هو حديث عن الثقافة من حيث هي آلية من آليات صنع الأحداث من الواقع وفي التاريخ، والحديث هنا كذلك هو دعوة لإعادة الاعتبار للثقافة ولأهميتها في عملية التنمية المستدامة، وإدراك أهمية الثقافة في بناء الاستراتيجيات الوطنية، لأن المسألة الثقافية في الجزائر تعتبر عاملا حاسما في نجاح أو فشل أي سياسة أو إستراتيجية يتبناها المجتمع لتطوير ذاته اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا.

فعندما نتحدث عن مسألة الثقافة في الجزائر فإننا لا نتحدث عن الثقافة كموضوع مستقل، وإنما نتحدث عن الثقافة الجزائرية في ارتباطها بالمجتمع الجزائري، وباعتبارها مقوما أساسيا في تحديد مفهوم المجتمع الجزائري، في أبعاده الجغرافية والتاريخية والسياسية والثقافية لهذا يحتل موضوع المسألة الثقافية مركزا محوريا في فهم واقع المجتمع الجزائري وكذلك يعتبر المدخل الأساسي لوضع أي إستراتيجيات.[2]

ويقول محمد عابد الجابري أنه "...إذا كان لنا أن نأخذ بمعطيات عالمنا الراهن فإن المعطى الذي يفرض نفسه هو أن المسألة الثقافية لم تعد في الظل، لم تعد تابعا بل أنها شئنا أم كرهنا

[1] أحمد بن نعمان، **سمات الشخصية الجزائرية**،الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، ص 304.

[2] محمد عابد الجابري، **المسألة الثقافية في الوطن العربي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ،1999، ص 13.

تطغى على سطح الأحداث، أو على الأقل تزاحم وتضايق على هذا السطح غيرها من المعطيات.

وللمسألة الثقافية في الجزائر قديما وحديثا أهمية بالغة وتأثير في تصور الذات ومدلول الانتماء وتعيين الخاص والمشترك من التراث والنظرة إلى الآخر في العالم المحيط بنا وعلى الأصح الموجود في مخيلتنا أو في واقع الحال، ويظهر ذلك التأثير حتى بين عامة الناس في تصنيف الماضي الثقافي إلى مقاطع منفصلة يمكن بترها افتراضيا أو نكران وجودها أصل.

الثقافة العربية والإسلامية مع بعض الفروق الطفيفة أو الجزئية نجد أن الثقافة الجزائرية تتسم بحالات من التناقض والصراع بين مجموعات من القيم، وأن الصراع بين هذه الاتجاهات هو متكامل بين أنماط القيم، فوجدنا أن هناك صراع بين القيم القدرية وقيم الإرادة الحرة، وبين القيم السلفية والقيم الحداثية، وبين قيم الإبداع وقيم الإتباع، وبين القيم العقلانية واللاعقلانية، وبين قيم الشكل وقيم المضمون، وبين القيم الجماعية والفردية، وقيم العار والذنب، وبين قيم الانغلاق والانفتاح وبين القيم العمودية والقيم الأفقية وبين قيم الطاعة وقيم التمرد وبين قيم العدالة وقيم الإحسان.

إن إظهار الصراع بين هذه الاتجاهات منفردة أو بمعزل عن بعضها البعض لا يكفي ولابد لنا تبيان جوانب التكامل فيما بينها، ويمكننا أن نفعل ذلك عن طريقالتمييز بين الثقافة السائدة والثقافة الفرعية والثقافة المضادة .فالثقافة السائدة في الجزائر تركز على القيم القدرية والسلفية، والعمودية، وعلى قيم الإتباع، والشكل والانغلاق، والعار والإحسان، أما الثقافة المضادة فتقوم على قيم الحداثة والاختيارية، والإبداعية، والانفتاحية والأفقية وقيم العدالة والشعور بالذنب والنقد الذاتي والمواجهة.[1]

يعتبر الإسلام في الثقافة الجزائرية بعدا أساسيا ورئيسيا، إذ من خلالها تصدر كل القيم والمعايير والأنظمة والشرائع وال قوانين والأعراف، وهذا ليس في الجزائر فقط بل في كل البلدان التي وصلها الإسلام وتشكلت سلطة تابعة للدولة الإسلامية أو دويلات إسلامية مستقلة، ولكن

[1] حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986، ص .358

كيف أصبح هذا الدين الوافد من الشرق يحتل هذه المكانة المرموقة في النسيج الاجتماعي والثقافي لهذه المنطقة المعروفة ي رفضها الدائم والمستمر للأجنبي.

ثانيا: أبعاد الثقافة الجزائرية:

تعتبر الثقافة الجزائرية الحالية امتداد طبيعي لتطور اجتماعي وثقافي عرفهالمجتمع الجزائري منذ أقدم العصور، فقد تشكلت ثقافة المجتمع منذ آلاف السنين، فهومجتمع لا يستطيع أي باحث منصف أن يصفه بالبدائية أو اللاتاريخية بل له تاريخ وثقافة عريقة قديمة قدم الزمان، وقد تشكلت هذه الثقافة عبر محطات تاريخية كبربونحاول أن نشير إليهاونتعرض إلى الأبعاد الثقافية التي ساهمت في تكوين النسقالثقافي الجزائري، فهناك والبعد العربي الإسلامي، بالإضافة إلى بعض الأبعاد الجغرافية كالبعد المتوسطي والبعد الأفريقي[1].

1-البعد العربي الإسلامي في الثقافة الجزائرية:

يعتبر الإسلام في الثقافة الجزائرية بعدا أساسيا ورئيسيا، إذ من خلالها تصدركل القيم والمعايير والأنظمة والشرائع والقوانين والأعراف، وهذا ليس في الجزائر فقطبل في كل البلدان التي وصلها الإسلام وتشكلت سلطة تابعة للدولة الإسلامية أودويلات إسلامية مستقلة، ولكن كيف أصبح هذا الدين الوافد من الشرق يحتل هذه المكانة المرموقة في النسيج الاجتماعي والثقافي لهذه المنطقة المعروفة يرفضها الدائم والمستمر للأجنبي.[2]

2-البعد الإفريقي في الثقافة الجزائرية:

يعتبر البعد الإفريقي عاملا ثانويا في بنية الثقافية الجزائرية فرغم أن الجزائربلد إفريقي وتمتد أراضيه إلى أعماق إفريقيا إلى أننا نجد آثار الثقافة الإفريقية أو بعض سماتها لا تظهر إلا في بعض الفنون والفولكلور المنتشر في بعض المناطق الجنوبية والتي معظم سكانها ليسوازنوج بل هم من أصول بربرية أمازيغي، ولعل العواملالجغرافية وخاصة الصحراء الكبرى التيتحتل منها الجزائر الجزء الكبر شكلتحاجزا طبيعيا أدى إلى عدم انتشار السمات الثقافية

[1] بلقاسم بوقره، **سوسيولوجية الجزائر**، الجزائر :باتنايت للمعلوماتية والخدمات المكتبية، 2000، ص24.

2**كمال بوقرة**، المسألة الثقافية وعلاقتهابالمشكلات التنظيمية في المؤسسة الجزائرية : دراسة ميدانية بمؤسسة قارورات الغاز: وحدة باتنة، (أطروحة دكتوراه منشورة)، باتنة، 2007-2008، ص 205-206.

الإفريقية في الجزائر، كما أن الثقافةالإفريقية لا تستطيع أن تصمد أمام قوة الثقافة العربيةالإسلامية فما بالك بالثقافةالغربية، التي فرضت نفسها على القارة الإفريقية إبان عصر الاستعمار[1].

كذلك يرجع عدم انتشار العناصر الثقافية الإفريقية بقوة في المجتمع الجزائريإلى طبيعة الدين الإسلامي الذي يتأسس على فكرة توحيد الإله في حين نجد أن الوثنية وعبادة الظواهر الطبيعية تتلبس كثير من مظاهر الثقافة الإفريقية بهذا كان التصورالإسلامي عائقا مهما أمام بقاء أو انتشار السمات الثقافية الإفريقية.

3-البعد المتوسطي للثقافة الجزائرية:

لاشك أن البحر الأبيض المتوسط لم يكن يشكل فقط ظاهرة طبيعية بقدر ما كان يعتبر محيط ثقافي أو دائرة ثقافية على حد تعبير النظرية الانتشارية فلقد شكلت سواحل البحر الأبيض المتوسط مهدا لكثير من الحضارات شملت بعضها كل سواحله أو أغلبهاعلى الأقل مثل الحضارة الفينيقية، والرومانية والوندالية، والبيزنطية، والإسلامية، والأوربية المعاصرة، فمما لا شك فيه أن الجزائر جزء من هذه المنطقة الجغرافية فقدمرت عليها كل هذه الحضارات وتركت فيها بصماتها.

بالإضافة إلى العوامل الإيكولوجية التي تلعب دورا في صياغة ثقافة المجتمعات كما أشرنا في ذلك عند تناول النظرية الإيكولوجية للثقافة، فلهذا نجد العديد من السمات الثقافية التي تنتشر على ضفاف البحر الأبيض المتوسط لها امتداد في الجزائر وفي الثقافة الجزائرية، وخاصة في وسائل وأساليب الحياة والنشاطات الاجتماعية المختلفة فالثقافة الجزائرية تتفاعل مع ثقافات البحر الأبيض المتوسط وهي تأخذ منها في أغلب الأحيان وخاصة الثقافات الأوربية، إلا انه بعد دخول الإسلام إلى الجزائر أصبح هو المكون المضمون الأساسي للثقافة الجزائرية رغم مظاهرها المختلفة، فرغم تشابه بعض السمات الثقافية الموجودة في الثقافة الجزائرية

[1] كمال بوقرة، **المرجع السابق الذكر**، ص 206.

معبعض السمات الثقافيةالمتوسطية إلا أن هذه السمات تبقى دائما مشحونة بمضامين إسلامية عربية.[1]

المبحث الثاني:المسارالتاريخي لأزمة الهوية في الجزائر.

المطلب الأول:السياسة الاستعمارية الفرنسية.

تعّرض المجتمع الجزائري خلال القرن التّاسع عشر إلى الاحتلالالفرنسي الذي قام بتسطير سياسة متسلسلة كمترابطة سعى من خلالهاإلى القضاء على مقومات هذا المجتمع والوصول به إلىفكرة الاندماج.

أولا : السياسة الدينية للاستعمار الفرنسي في الجزائر.

لم يكن الوضع الديني خلال فترة الاحتلال أحسن حالا من الأوضاع الأخرى تعرضت المؤسسات الدينية حيث،فهو الأخر ساءت حالته إلى درجة خطيرة ،على رأس هذه المؤسسات المساجد والجوامع و وكان ،التخريب للمؤسسات الدينية

الحفاظ علىمقومات المجتمع الجزائري وبالتالي فإن القضاء على معالم كثيرة هذا المجتمع منها الثقافية حيث عملت إدارة الاحتلال المدفوعة بالحقد الصليبي اتجاه الإسلام بالاعتداء حرمة المساجدوالتي جسدتها قادة الحملة،رغم تعهدهم بالشعائر الدينية للسكان .

ومن جهة أعطت إدارة الاحتلال أوامر للجيش الفرنسي بهدم هذه المؤسسات الدينية وتحويل بعضها إلى كنائس وكاتدرائيات ومرابط للخيول ومستودعات عسكرية إضافة إلى محاولة توسيع الشوارع وإقامة البنايات جديدة محلها.

ففي سنة 1830 قامت السلطات الفرنسية بغلق 13 مسجدا من حجم كبير و 108 مسجد من حجم صغير 32 جامعا و12 زاوية.[2]

[1] **المرجع نفسه**، ص 206.

[2] بوضرساية بوعزة،**سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، الجزائر: دار الحكمة** ص 137.

ثانيا: السياسة العمرانية للاستعمار الفرنسي في القضاء على الدين واللغة:

الجزائر كغيرها من الدول الإسلامية شهدت فيها العمارة الإسلامية تطورا بارزا ،إذ اهتم الجزائريون عبر التاريخ ببناء المساجد فلاتكاد تخلو منطقة من مسجد ،فعلى سبيل الذكر نجد أن مدينة الجزائر التي لا تزيد مساحتهاعن 24 هكتار وكان بها ما بين120 إلى 166مسجد ومصلى في نهاية الفترة العثمانية ، كما لوحظ أن قلاع والبروج زودت هي الأخرى بمصليا تداخلية ،وهذا ليس للعبادة فقط وأداء الفروض وإنما اعتبر مكان للتعليم والإشعاع الثقافي ، و تلقى اهتماما وافرا من الأهالي.[1]

ونظرا لهذه الأهمية قام الاحتلال الفرنسي بإصدار تصنيفات لهذه المساجد حسب أهمية المسجد والمدينة الواقع فيها على النحو التالي:

- **الصنف الأول :**مساجد ذات منارة كبيرة ؛
- **الصنف الثاني :**مساجد ذات منابر الخطب (الجمعة والعيدين)
- **الصنف الثالث :**المساجد ذات المنابر الأقل أهمية ؛الصنف الرابع :المساجد التي ليس لها منابر ؛
- **الصنف الخامس :**الزوايا ونجد أن فرنسا راعت في هذا التصنيف الجانب المادي، إذ أن التصنيف على حسب أهمية المسجد والمدينة الواقع فيها دليل كافي على مراعاتها لأهمية مدا خيل ومكاسب المساجد ،كما أن هذا التصنيف يسمح لها بإعطاء حصر للمساجد وتتبع نشاطها والسيطرة عليها بشكل أفضلو قطع التموين عنها وبالتالي تضيق الخناق على نشاطها التعليمي وإجبار الأهالي على عدم قصدها.

وتضيقا على نشاط المساجد التعليمي ، قامت الحكومة الفرنسية ابتدءا من سنة 1851مبوضع تنظيم للمساجد والمدرسين ، وذلك بعد دراسة شاملة للمؤسسات الإسلامية وموظفيها ، إذ قسمت المساجد إلى خمس درجات ، وكانت مهمة التدريس من اختصاص مساجد الدرجةالأولى التي لا تكون إلا في المدن الكبرى.

[1] بوضرساية بوعزة، **المرجع السابق الذكر**، ص 129.

وعليه قام الاحتلال الفرنسي بعملية تدمير وتخريب المساجد باعتبارها هي البؤرة الأساسية في العملية الدينية والتعليمية للدين الإسلامي، وذلك منذ بدايات احتلاله للجزائر.[1]

ثالثا: السياسة التعليمية للاستعمار الفرنسي

خلال الخمسين سنة الأولى التي أعقبت الاستعمار لم تعد السلطات الفرنسية أهمية كبيرة لمسألة تعليم الجزائريين ولم تبلور سياسة تعليمية واضحة المعالم، لكن ابتداء من 1830-1880 نضجت هذه التجارب التعليمية وتبلورت سياسة جديدة في سياسة واضحة المعالم والأهداف وذلك بإصدار قانون 1883 في عهد وزير التربية جول فيري لكن تطبيق سياسة فرنسا الاستعمارية في ميدان التعليم الجزائري ليس بريئا وإنما سياسة لتدمير الهوية ومقومات الشخصية الجزائرية وذلك تحطيم التعليم التقليديوذلك بتدمير كل ماله صلة بالدين الإسلامي واللغة العربية وكل مقومات الهوية للمجتمع الجزائري.

أما أهداف السياسة التعليمية الفرنسية هي :[2]

- استكمال مسار التغلغل الاستعماري عن طريق غزو العقول وذلك عن طريق إجبارية التعليم في المدارس الفرنسية.
- تجريد المجتمع الجزائري من شخصيته العربية الإسلامية وتحطيم روح المعنوية وفرض الثقافة الفرنسية ودمجه في الثقافة الفرنسية.
- تكوين فئات متوسطة المستوى لتكون وسيطة بين الجزائريين والإدارة الاستعمارية.
- بسط الهدوء والسلام في البلاد وذلك بتقريب المجموعتين الجزائرية والفرنسية مع بعضهم.
- توقيف المد الحضري العربي الإسلامي في الجزائر وتكسير البنية الثقافية للمجتمع الجزائري وفرض الحصار عليه وغلق جميع المنافذ المشرقية والوعي إلى الجزائر.

[1] **المرجع نفسه**.

[2] **أحمد بن داود**،المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم (1920-1954)،(أطروحة دكتوراه منشورة)، وهران، 2016-2017، ص ص43-44.

المطلب الثاني:أزمة الهوية في الجزائر.

تعتبر أزمة الهوية من بين أعقد الإشكالات التي تعيق بناء وتحقيق الأمن، وبناء الديمقراطية والمشروع المجتمعي في الجزائر.

كما أنها تقمع كل محاولة للتقدم والرقي، وذلكمن خلال ما تفرضه من انشقاقات وتناقضات على المستوى السياسي، وكذا الإجتماعي والثقافي، والذي ينعكس على الجوانب الأخرى الاقتصادية والسياسية والثقافية.

حيث ان أزمة الهوية تعني الكفاح أو النضال الذي قد يفرض على المجتمع في محاولة الحصول على شعور الانتماء، وهي تنشأ عندما يفشل الفرد في تحديد هويته فيشعر بالتشتت وغموض الهدف وهذا ما يؤدي إلى الشعور بالاغتراب.[1]

وفيما يتعلق بأزمة الهوية الجزائرية، فإنه يمكن القول بأن هذه الإشكالية لم تطرح علىمستوى المجتمع فحسب،بل إنها طرحت كجدال سياسي بين مختلف النخب السياسية والثقافية.

1-أزمة المشاركة السياسية:

دخلت فيها الجزائر بدءا من،1989ذلك أن الجزائر قبل هذا التاريخ عرفت نوعا من المشاركة يتفق في خطوطه العامة مع ما عرفته معظم بلدان العالم الثالث، وهو ما يمكنأن يكون أقرب إلى مفهوم التعبئة.

ويعود أساس هذه الأزمة إلى عدة أسباب أبرزها: الأزمة الاقتصادية التي أدخلت الجزائر في دوامة من المديونية، حيث أن تدني أسعار البترول في عام،1986وانخفاض قيمة الدينار، جعل الدولة تلجأ إلى فرض الضرائب على المواطنين، إضافة إلى زيادة نسبة السكان،حيث كان معظمهم شباب طموح في مجالي التعليم والصحة. وأمام عجز الدولة، كان هذاالشباب يشكل وجها معارضا للنظام السياسي، وهذا ما عكسته أحداث أكتوبر ،1988والتي شكلت أزمة ما

[1] جمال حواوسة، " العولمة وأزمة الهوية الثقافية لدى الشباب الجزائري"، مجلة **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد22، ديسمبر 2017 ص 571.

بين المشكلة الاجتماعية والسياسية، وصراع بين أركان النظامالسياسي، وتنامي قوى الجبهة الإسلامية، وهذا ما صعب المواجهة بين الشاذلي والحكومة،مما أدى إلى استقالة الرئيس، وهذا ما عطل مسار الديمقراطية وتحقيق الأمن في الجزائر[1]

وتعتبر المؤسسة العسكرية إحدى المعوقات لهذا المسار، حيث لعبت دورا سلبيا منخلال إيقاف المسار الانتخابي عقب الانتخابات التشريعية عام،1991وخرقت دستور ،1989مما صعد من الأزمة، حيث خرج آلاف المتظاهرين للتنديد بالأوضاع،وتمتالاستعانة بالجيشالذي حصد كثيرا من الأرواح، وتم إعلان حالة الطوارئ واستعمال العنف، وعرفت الأزمة بعد ذلك تفاقما مع عهد الرئيس السابق اليمين زروال إلى درجةاستقالته.إن هذه الأزمة بدأت تنحصر بانتخاب الرئيس بوتفليقة، غير أن الصراع لم ينته، حيث انبثق عن هذا الصراع، صراع عرقي يتجسد في مشكلة الأمازيغ الذين يبحثون عن دور فاعل لهم في عملية البناء الحضاري في الجزائر، لتعاني البلاد من مشكلة الهوية والتعددية السياسية.

وبناء على ذلك، فإن عدم احتواء هذين المشكلين سيؤدي إلى زيادة حدة الصراع الداخلي الذي سيكون له آثار سلبية على الهوية والأمن في الجزائر.[2]

وبعد ذلك في2007 ظهرت أزمة حقيقية وهي ظاهرة عزوف المواطنين عنالانتخاب، ففيتشريعيان17 ماي، سجلت نسبة مشاركة قدرت بـ36 % :وهينسبة لم تسجل منذ الاستقلال، وشكلت صراعات بين مناضلي وإطارات الأحزاب خاصةالكبيرة، وتراجع حركة الإصلاح الوطني.

2-التعريب في الجزائر:

للغة العربية دور وأثر في حياة الدول والشعوب، والاعتراف الواضح والصريحبمكانتها في مجتمعنا، هو السبيل الوحيد لجعلها تؤدي دورها الصحيح والضروري في حياةشعبنا ودولتنا، باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات هويتنا وشخصيتنا الوطنية.

[1]أوشن سمية، **المرجع السابق الذكر**، ص 148.

[2]إبراهيم أبو جابر، **الأزمة الجزائرية** ، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة،1998، ص ص5.

وتعود مشكلة التعريب في الجزائر إلى بداية استقلال الجزائر، وذلك عندما تقدم مجموعة من النواب الجزائريين بمشروع إلى حكومة أحمد بن بله الفتية، طالبوا فيه الحكومة بالتخلي عن اللغة الفرنسية كلغة مسيطرة على الإدارة والتعليم، أو حلال اللغة العربية محلها.

وكانت صدمة النواب كبيرة عندما رفضت الحكومة مشروع التعريب، وبذلك ظل التعريب مجمدا على امتداد عهد بن بلةوحاول بومدين تعريب الإدارة والتعليم، إلا أن اللغةالفرنسية قد أصبحت سيدة الموقف في عهده، في الجامعة والإدارة، وقد اضطر بومدين شخصيا أن يستحضر أبرع الأساتذة في اللغة الفرنسية.وفي عهد الشاذلي بن جديد، حققت اللغة الفرنسية في الجزائر أبرز انتصاراتها،ورغم أن البرلمان الجزائري قبل حله في الجزائر، أقر قانون التعريب في الجزائر وإحلال اللغة العربية لغة السيادة في موقعها الصحيح.

إلا أنه في اليوم الموالي لتصويت المجلس الشعبيالوطني على هذا القانون، صدر في جريدة "الوطن" الفرنسية، بعنوان بارز، وفي الصفحةالأولى، نصه: "القانون الذي سيقسم الجزائر"، وذلك بدعوى أن فرض اللغة الوطنية علىكل الجزائريين سيقسم الوطن.

غير أنه وقبل بداية تطبيق هذا القانون، تم حل البرلمان وتمت إقالة الشاذلي بن جديد، وكان أول قرار أتخذه رضا مالك، عند تعيينه رئيسا للحكومة خلفا للبعيد عبدالسلام، هو إلغاء قرار التعريب الذي أصدره البرلمان الجزائري بحجة أن الظروف الدولية لاتسمح بذلك. وبمعنى آخر، أن باريس وضعت فيتو في وجه اللغة العربية في الجزائر.

وفي عهد الرئيس بوتفليقة، ظهرت باريس بمظهر المساند له في صراعه البارد مع الجنرالات مقابل أن يقدم تسهيلات للغة الفرنسية، حيث عاودت كل المراكز الثقافية الفرنسية نشاطها بشكل مدهش في الجزائر.

وبالتوازي مع هذا النشاط، فإن اللجنة الوزارية التي كلفت بوضع خطة تربوية جديدة، أوصت بضرورة إعادة الاعتبار للغة الفرنسية،ومعاودة تدريسالمواد العلمية والدقيقة باللغة الفرنسية، بالإضافة إلى جعل اللغة الفرنسية ضرورية من المرحلة الابتدائية إلى الجامعة.[1]

[1] وشن سمية، **المرجع السابق الذكر**، ص ص153- 154

المبحث الثالث: مساعي الدولة الجزائرية لتحقيق الهوية والأمن الهوياتي بعد الاستقلال.

المطلب الأول:آليات تعزيز الأمن الهوياتي في الجزائر.

إن السبيل لتفعيل وتحقيق الأمن الهوياتي في الجزائر،لا يقتصر على جهة واحدة، وإنمايكون بتكامل وتكافل جهود جميع الأطراف الداخلية والفواعل السياسية في الجزائر.

إذ ينبغي السعي للحفاظ على مقومات الهوية الوطنية، والمتمثلة في الدين الإسلامي،اللغة العربية، والتراث الأمازيغي.

لأن الثروة اليوم ليست بالثروات الباطنية وغيرها فحسب،وإنما بما نملكه من إمكانيات ثقافية ومعارف، تشمل الماضي والعادات والتقاليد وكذاالحاضر، والأصالة التي يملكها المجتمع

ما تشمل التصدي لكل ما يمكن أن يهدد الأمن الهوياتي الداخلي من عوامل خارجية كالعولمة، وتكنولوجيا الاتصالات، الثورة الرقمية،...أي وجوب ضرب الفساد بيد من حديد، وبالتالي يكون المجتمع ممتلكا لكل أدوات الحصانةالأساسية للدفاع عن مكوناته من كل الضربات والتيارات المتعصبة: الأحادية والمطلقة.

ولئن كانت مقومات الهوية الوطنية في الجزائر محددة، حددها الدساتير ومواثيق الثورة، فإن الواقع الإجتماعي اليوم يعبر عن وجود أزمة للهوية الوطنية، بحكم تجاهل السلطةالسياسية القائمة لتوضيح هذه المقومات وتكريسها في عقول الأفراد، وانقسام الأحزابالسياسيةإلى اتجاهات، كل اتجاه يعبر عن مقوم وحيد من مقومات الشخصية الوطنية، وهوما أدى إلى تشتيت هذه المقومات بدلا من جمعها، وجعلها من الثوابت الوطنية التي لا تقبلالتبديل ولا النقاش.

فالأزمة إذن أزمة تكريس وتفعيل، وليست أزمة تقرير نصي. فالسلطةالسياسية فشلت منذ الاستقلال في تحقيق الوحدة الوطنية حول هذه العناصر، بسبب سياسةالتجاهل والإهمال ثم فشل الأحزاب السياسية في بلورة وتكريس هذه العناصر، لاقتصارهاعلى خلفيات أيديولوجية معينة.

لهذا فإن ترقية كل عنصر من عناصر الهوية الوطنية، لتحقيق التنمية الوطنية الثقافية،وترسيخ الانسجام الإجتماعي، وتطوير الروح الوطنية عند الفرد الجزائري، ضرورة وطنية
لابد منها.

إذ لا بد من وجود ثقافة وطنية وسط جيل من الأطفال والشباب، على اعتبار أن نسبة الشباب في الجزائر كبيرة.

المطلب الثاني: إستراتيجية المحافظة على الأمن الهوياتي في الجزائر.

1.تطوير وتكريس ثقافة سياسية–ديمقراطية:

يجب تطوير وتعزيز الثقافة السياسية والديمقراطية الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالحوارالديمقراطي والممارسات الديمقراطية، لا وبالتالي فلابد من إرادة شعبية نحو التحول الديمقراطيوتغيير الثقافة السياسية، لتكون أكثر حساسية نحو الشعور والتصرف بأساليب تتصف بالخالص اتجاهالاحتياجات الثقافية والهويات المختلفة.

وبالتالي، يجب تواجد إرادة سياسية راغبة في التصدي بنجاح للتحدي المتمثل في كيفية بناء ركائزمجتمعات اندماجية ومتنوعة ثقافيا ، على اعتبار أن السماح للناس بالتعبير الثقافي تعبي تنموية هامة بحد ذاتها، فالتنمية الإنسانية مبنية في المقام الأول وقبل كل شيء على السماح للناس بأنيعيشوا نوع الحياة الذي يختارونه، وعلى تزويدهم بالأدوات المناسبة والفرص المواتية لتحقيق تلك أيضا الخيارات، لا باعتبارها مسألة ثقافية وتنموية فقط، ولكن باعتبارها مسألة سياسية.[1]

1–إستراتيجية مشروع الحفاظ على الثقافة الجزائرية:

إن من نتائج الاستعمار الفرنسي للجزائر تدمير البنية الثقافية للمجتمع الجزائري تدميرا شبه كامل، بل إن الإبادات والمجازر والتجويع وسلب الأراضي من المواطنين

[1] **جمعه كنده كومى** ،"حتمية االعتراف بالتعددية الثقافية وتوطين الديمقراطية الستقرار السودان" ، على الرابط الكتروني:
http://www.altaghyeer.info/ar/2013/articles_opeds/47

الجزائريين لا يعد شيئا أمام الإبادة الثقافية التي تعرض إليها المجتمع الجزائري أثناء فترة الاستعمار الفرنسي التي دامت مئة واثنان وثلاثون سنة.[1]

حيث قامت المؤسسةالاستعمارية بتدمير منهجي لكل المؤسسات الثقافية الجزائري من مدارس ومعاهدوزوايا وكتاتيب، واستولت على الأوقاف الإسلامية التي كانت من روافد نشؤ الثقافةالجزائرية باعتبارها الممول الأساسي للمؤسسات الثقافة.

أمام هذه الوضعية الثقافية المزرية وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام تحدي خطير ومصيري لإعادة بناء الدولة، لأن الثقافة الوطنية تعتبر صمام الأمان لاستمراروااستقرار الدولة والمجتمع، ولهذا نجد أن مواثيق ثورة التحرير والمواثيق التي جاءتفي بداية الاستقلال أعطت أهمية بالغة لمشكلة الثقافة، وذلك باعتبارها عنصر متميز من عناصر الأمن الوطنيوالأمن الاجتماعي، فهي تشكل الضمانة الأولى التي تحمي الوطن وتحصنه أمام الهزات والأزمات المختلفة.

فإحياء الهوية الجماعية والثقافية وتعبئتها وإعادة تنشيط وتوحيد عناصرها وبقاياها وتحديث مقومات الشخصية الوطنية، ارتبط ويرتبط في جل لحظاته، ببناء الكيان السياسي للأمة ومؤسساته، وفق منظومات ونظم واستراتيجيات مناهضةللممارساتوالإيديولوجيات الكولونيالية التي تعاونت وتضافرت تطبيقاتها ورؤاها علىتدمير بنية وإنكاروجود هذا الكيان السياسي للمجتمع الجزائري.

وانطلاقا من هذه الخلفيات ظهر ما يعرف بالثورة الثقافية التي كانت موازية، لهذه الأسباب أكدت الوثائقالرسمية لحزب جبهة التحرير الوطني على أهمية الثقافة والتعليم في إعادة بناء الجزائرالجديدة فقد جاء في برنامج طرابلس "إن ضرورة خلق فكر اجتماعي وسياسي يبينأهمية خلق فهم جديد للثقافة. وعليه فإن الثقافة الجزائرية ستكون وطنية وعلمية من أجل بناء الأمن الهوياتي.

[1] أوشن سمية، المرجع نفسه.

1-إستراتيجية المحافظة على ارتباط الهوية باللغة والأصالة:

ففي ذهن النخبة الوطنية الرسمية، تتكون الهويةالوطنية في مرحلة أولى عندما تعطى اللغة العربية، كأداة معبرة وحقيقية عن القيم الوطنية كرامتها وسلطتها ونجاعتها كلغة حضارة، وتصبح وسيلة لإعادة بناء التراثالوطني وتقييمه واستعادة الموروث الثقافي والحضاري والتعريف بإنسانيته الكلاسيكيةوالجديدة، ومن أجل إعادة دمجه في الحياة الفكرية الوطنية،وتربية الحس الشعبي،ومحاربة، الغزو الثقافي والتأثير الغربي كمنتجات للتثقيف الاستعماريوالهيمنة الغربية اللذين ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين احتقار لغتهم وقيمهم الوطنية والإعجاب بموديلات غربية.

أولا :في مجال الثقافي إذا كانت العولمة هي غزو ثقافييهيمن على كل الهويات للشعوب، ولا تعترفبالتعدد الثقافي، وأن هويات الشعوب والأفراد مستهدفة،فينبغي ما يلي:

- إنماء الإحساس في نفسية الأفراد بالخصوصية الثقافية وميزات الهوية الثقافية والحضارية بالتفاعلالمدرك مع الثقافات الأخرى على أساس التعاون والتكاملدون تبعية ثقافة إلى ثقافة أخرى بلا تبعية ولا ذوبان
- دعم الاتصال الثقافي الفكري المحلي والجهوري للأمة، وإنشاء معاهد لهذا الاتصال وبناء مقومات ودعائم الهوية، والتعاون الأممي الثقافي خاصة عند العرب، الذين يمتلكونأسبابالتكامل والتعاون والاتحاد الثقافي.
- توعية الأفراد والمجتمعات السلبية التي تؤمن بحتمية العولمة، وذلك بتقديم وشرح ظاهرة العولمة بما تخفيه منتوائب، وأنها استعمار ثقافي جديد. والاهتمام بالذين يهتمونبالفكر الغربي وينادون بالانسلاخ عن أصولهم تنكرا لذا واتهمو اهتمامهم بالحياة المادية.
- تقوية الجبهة الداخلية للهوية الثقافية للتصديللغزو الثقافيوالاهتمام بالمؤتمرات الإقليمية علىمستوى الهويات والثقافات، كما حدث في مؤتمر وزراءالثقافة العرب في عام1976 الذين نادوا بوجوب تعميم اللغةالعربية في التعليم وفي وسائل الإعلام، والنصح للمسؤوليناالساهرين

على شؤون الأمة من طرف العلماء والمجتمعالمدني لتغيير لهجتهم واستخدام اللغة الرسمية لاالأجنبيةلأنها رمز الوطن وهويتهم وشخصيتهم.[1]

ثانيا: في المجال التربوي هذا الميدان أساس للثقافة والهويةلأي أمة، بتكوين وتعليم وإنشاء الأجيال المحصنة من كلزيغ، ولا يكون ذلك إلا بالإصلاح المنظوماتي للتربية في المناهج والمواد الأساسية المعتمدة عمليا، والنظر في مضمون هذهالمواد والمناهج، بالاعتماد على المرجعية والمصدرية الدينيةوالتاريخية واللغوية، في إطار التفتح الثقافي العالمي[2] .

والاهتمام بالدورات الثقافية والسماح بالإبداع الداخليوالفردي وتشجيع القيم الوطنية، والقضاءعلى استيرادالقيم والبرامج الأجنبية التي لا تصلح للأمة بما أنها نتاجأمة أخرى، وهذا ما يبين أزمة التعليم والتربية المحلية.

ثالثا :في المجال الاجتماعي في هذا الميدان يتطلب الأمرتكثيف الجهود بالعناية بالتوازن بين مستويات الأفرادوالمجتمع بتحقيق نظام يكفل مصلحة الأفراد في ظلمصلحة المجتمع، بالقضاء على الحرية الفردية التي تتبعها العولمة، ودعم الأسر بإنشاء وتربية الأجيال وتكوينهم على أسس وقواعد الهوية الاجتماعية والثقافية للأمة باستخدامالدعم المالي للأسر، والإعلامي لنشر ثقافة الحفاظ علىالهوية والتنشئة الأساسية للهوية الثقافية.[3]

---

[1] **زغو محمد**، "أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 04، 2010، ص ص100-101.

[1] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[2] **المرجع نفسه**، ص 101.

خلاصة الفصل

أن مسألة الأمن الهوياتي من بين المواضيع المهمة في عملية الحفاظ على مقومات الوطنية، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى الحفاظ على الأمن الهوياتي في مجتمعها وذلك انطلاقا من الخصوصية التي يمتاز بها المجتمع الجزائري من جهة؛ وكذا التأصيل التاريخي التي مرت به الجزائر من خلال الاستعمار الفرنسي والسياسات التي اعتمدها المستعمر لطمس الشخصية الوطنية الجزائرية.

وعليه فقد اعتمدت الجزائر عدة استراتيجيات للمحافظة على الأمن الهوياتي والمجتمعي في الدولة على غرار الاهتمام بالثقافة الجزائرية وإيجاد حلول للمشاكل التي تعترضها، وكذا تكريس الديمقراطية والمشاركة الشعبية وإضفاء مبادئ المشاركة السياسية الشعبية الفعالة التي تساهم في بناء الوعي المجتمعي.

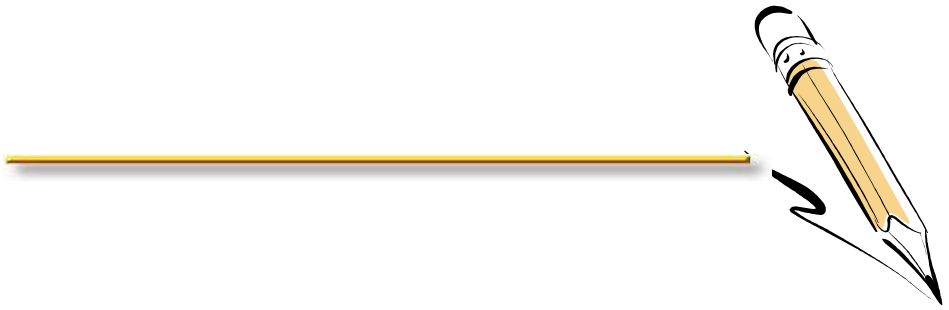

الخاتمة

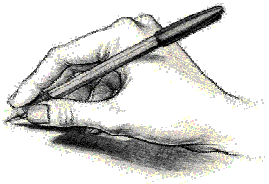

تشكل الهوية الوطنية أحد أهم الركائز المنية الوطنية والإقليمية، لما تمثله من رابطة إنسجام، وتجانس داخل المجتمعات فهي صمام الوحدة وسبيل التعاضد وسب الاستقرار والتطور للمجتمعات.

حيث يعد الأمن الهوياتي من بين المواضيع المهمة على الساحة الوطنية والدولية، التي تثير النقاش بسبب الاختلاف بين المجتمعات والثقافات، حيث سعت الجزائر قبل وبعد الاستقلال إلى الحفاظ على مقومات الهوية الوطنية التي عانت من تدنيس الاستعمار طيلة قرن من الزمن، حيث كانت البدايات بترسيخ المقومات الشخصية والثقافية للمجتمع الجزائري في محيطها العربي والإسلامي والمغاربي.

وعليه نختتم دراستنا لموضوع الأمن الهوياتي بين الخصوصية الوطنية والتحديات الدولية بأخذ الجزائر نموذج بوضع جملة من النتائج والاقتراحات الممكنة التي نرجوا أن تساهم ولو بشكل بسيط في إبراز موقع الأمن الهوياتي، تتجسد أهمها فيما يلي:

لقد عرضا في الفصل الأول من هذه الدراسة الذي خصصناه لإحتواء الإطار المفاهيمي للأمن الهوياتي، الأمر الذي أفضى بينا إلى رصد مجموعة من النتائج الخاصة بهذا الفصل نوردها على النحو التالي:

1- فيما يتعلق بتعريف الأمن الهوياتي: أفضت الدراسة إلى وجود تباين في تحديد مفهوم جامع ومانع للأمن الهوياتي ودلك راجع لتشعب المفهوم، وإختلاف الخلفيات الفكرية للباحثين في موضوع الأمن الهوياتي .

2- فيما يتعلق بمحددات الأمن الهوياتي خلصنا إلى وجود عوامل وآليات تتحكم وتؤثر في ثوابت الأمن الهوياتي، تتجسد في محددات داخلية وأخرى دولية.

أما في الفصل الثاني من هذه الدراسة أوضحنا فيه واقع الأمن الهوياتي في الجزائر وفي هذا الشأن تم إستقصاء بعض النتائج والملاحظات التالية:

1- أنه عمدت الجزائر على الحفاظ وحماية التنوع الثقافي واللغة الأمازيغية في مختلف القوانين والدساتير الجمهورية والمتمثلة في العربية والأمازيغية والإسلام كمرجعية دينية وطنية، إضافة إلى تقديس الخصوصية والقيم الحضارية والثقافة السائدة.

2- إن الأمن الهوياتي يواجه عدة تحديات داخلية وخارجية وذلك لتشعب الفضاء الإلكتروني من جهة وطغيان آلية العولمة بكل مجالاتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وخصوصا الثقافية منها، وعليه فإن أهمية الهوية والأمن الهوياتي شكلت تحديا يرتبط بمسائل الأمن الثقافي والإنسجام المجتمعي وفرص الاستقرار والتنمية، وأمام كل هذه التحديات والأخطار المحدقة بمستقبل الأمن الهوياتي مما يستوجب وضع آليات لتعزيز الأمن الهوياتي من خلال عدة آليات وهي:

- محاربة كل أشكال النقل والتقليد التي لا تراعي الخصوصية للدولة وتراثها ، وذلك عن طريق تحصين المرتكزات الهوياتية من كل أشكال الغزو والعولمة الثقافية.

- دعم الاتصال الثقافي الفكري المحلي والجهوري للأمة،وإنشاء معاهد لهذا الاتصال وبناء مقومات ودعائم الهوية،والتعاون الأممي الثقافي خاصة عند العرب، الذين يمتلكون أسباب التكامل والتعاون والاتحاد الثقافي.

- توعية الأفراد والمجتمعات السلبية التي تؤمن بحتمية العولمة، وذلك بتقديم وشرح ظاهرة العولمة بما تخفيه مننوائب، وأنها استعمار ثقافي جديد. والاهتمام بالذين يهتمون بالفكر الغربي وينادون بالانسلاخ عن أصولهم تنكرا لذواتهم واهتمامهم بالحياة المادية.

- تقوية الجبهة الداخلية للهوية الثقافية للتصدي للغزو الثقافي والاهتمام بالمؤتمرات الإقليمية على مستوى الهويات والثقافات.

- والاهتمام بالدورات الثقافية والسماح بالإبداع الداخلي والفردي وتشجيع القيم الوطنية.

إتساقا مه ما تم توصلنا إليه من نتائج في الدراسة، فإننا نختتم الدراسة بوضع جملة من الإقتراحات الممكنة التي تتجسد أهمها فيما يلي:

1- ضرورة العمل على وضع تعريف محدد ودقيق للمعني الحقيقي للأمن الهوياتي ومتوافق عليه دوليا.

2- ضرورة العمل على توعية الأشخاص بضرورة المحافظة على آليات الأساسية والمقومات الوراثية لضمان استقرار والمحافظة على فكرة الأمن الهوياتي.

قائمة

المصادر

قائمة المراجع

أولا- الكتب:

1) أحمد بن نعمان، سمات الشخصية الجزائرية،الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1988.
2) بلقاسم بوقره، سوسيولوجية الجزائر، الجزائر:باتنايت للمعلوماتية والخدمات المكتبية 2000.
3) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986.
4) محمد العربي الزبيري، "المسخ الثقافي ومسؤولية الدولة"، مجلة الفكر السياسي، العدد19 المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، 2000.
5) إبراهيم أبو جابر، الأزمة الجزائرية ، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة،1998.
6) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ،1999.
7) أحمد بن نعمان،الهوية الوطنية: الحقائق والمغالطات، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع.
8) أحمد ناشف، تعريب التعميم في الجزائر بين الطرح المعرفي والطرح الأيديولوجي الجزائر: كنوز الحكمة، 2011.
9) إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدولة، ، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنسر والتوزيع ، ط1، 2008.
10) [1]بوضرساية بوعزة،سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، الجزائر: دار الحكمة.
11) عبد القادر جغلول، مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط، ترجمة: فضيلة الحكيم، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر، 1982.
12) عبد القادر جغلول، مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط، ترجمة: فضيلة الحكيم، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر، 1982.

عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

13) عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري أوروبا والحلف الأطلسي المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
14) عمر بن قينه، المشكلة الثقافية في الجزائر،الأردن: دار أسامة، 2000.
15) محمد بن صعب التميمي، العولمة وقضية الهوية الثقافية في ظل الثقافة العربية المعاصرة، مصر، 2001.
16) محمد محفوظ ، الحضور والمثاقفة: المثقف العربي وتحديات العولمة، ط1 بيروت: المركز الثقافي العربي ، 2000.
17) ناشف، تعريب التعميم في الجزائر بين الطرح المعرفي والطرح الأيديولوجي الجزائر: كنوز الحكمة، 2011.
18) هاني الجزار، أزمة الهوية والتعصب، ط01، الجيزة: هلا للنشر ولتوزيع، 2010.

ثانيا- الرسائل الجامعية:

1) أحمد بن داود،المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم (1920-1954)،(أطروحة دكتوراه منشورة)، وهران، 2016-2017.
2) سمير أبيش، مقومات الشخصية الوطنية والمشروع التربوي عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1956، (أطروحة دكتوراه منشورة)، بسكرة، 2014-2015.
3) كمال بوقرة، المسألة الثقافية وعلاقتهابالمشكلات التنظيمية في المؤسسة الجزائرية : دراسة ميدانية بمؤسسة قارورات الغاز: وحدة باتنة، (أطروحة دكتوراه منشورة)، باتنة، 2007-2008.
4) أم كلثوم بن شينوية، فاطمة حمدي، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة دراسة حالة حماية البيئة في ولاية ورقلة، (مذكرة ليسانس منشورة)، وؤقلة 2012-2013.
5) بغدادي عبد السلام إبراهيم،"الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا"، سلسلة أطروحات الدكتوراه،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993م.
6) خالد معمري: التنظير في الدراسات الأمنية لفقرة ما بعد الحرب العالمية الباردة، دراسة في خطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، كلية الحقوق،

قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، 2007-2008.

7) رفيق بن حصير، الأمازيغية والأمن الهوياتي في شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر والمغرب، (رسالة ماجيستر منشورة)، جامعية الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013.

8) سعاد بلعربي، عينة من أثر استخدام مواقع التواص ل الاجتماعي على الهوية الثقافية: دراسة ميدانية على طلبة مستخدمي موقع الفيسبوك بجامعة مستغانم، (مذكرة ماستر منشورة)، مستغانم، 2015/2014.

9) *سمية أوشن*،دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير منشورة)، باتنة، 2009-2010.

10) سناء منيغر، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، (رسالة ماجستير منشورة)، سطيف-02-، 2014/2013.

11) صفية نزاري، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر- تونس- المغرب،(رسالة ماجستير منشورة)، باتنة، 2011/2010.

12) عادل زقاع:المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة، الجزائر، جامعة الجزائر3، مخبر الدراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، العدد 1 سبتمبر 2011.

13) عبد العزيز أسعد عبد العزيز درويش، آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: "فتح" و "حماس" نموذجاً، (رسالة ماجيستير منشورة)، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2010.

14) قاسم ياحماني الراعي:الأمن والدفاع في غرب البحر المتوسط (الواقع وارهانات) مبادرة (5+5)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011- 2012.

15) هشام داودي، الأبعاد الأمنية في ظل التنافس الأورو- أمريكي على المنطقة المغاربية، (مذكرة ماستر منشورة)، سعيدة، 2014-2015.

ثالثا- المجلات:

1) زغو محمد، "أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 04، 2010.
2) صالح زهر الدين،" مخاطر استهداف المستشرقين للغة العربية"، مجلة الدراسات الإستشرافية، العدد 14، المركز الإسلامي للدراسات الإستشرافية، 2018.
3) أحمد وادي،" السياسةالاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 2، بسكرة، أفريل 2018.
4) جمال حواوسة، " العولمة وأزمة الهوية الثقافية لدى الشباب الجزائري"، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد22، ديسمبر 2017.
5) زينب قريوة، لمين هماش، "رهانات تحصين الهوية في ظل غزو العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد06، الجزائر، 2010.
6) سليمان عبد الله الحربي:مفهوم الأمن مستوياته، وصيغة وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، في المجلة العربية للعلوم السياسية، شارع البصرة الحمراء، بيروت، لبنان.
7) صالح زهر الدين،" مخاطر استهداف المستشرقين للغة العربية"، مجلة الدراسات الإستشرافية، العدد 14، المركز الإسلامي للدراسات الإستشرافية، 2018.
8) عبير سهام مهدي، "مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق"، مجلة السياسة الدولية، العدد22، 2012.
9) العوينة بهلول، جيلاني كوبيبيمعاشو،" اللغة وإشكالية الصراع الهوياتي في المدرسة الجزائرية"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد 07، معسكر، 2018، ص 305.
10) محمد العربي الزبيري، "المسخ الثقافي ومسؤولية الدولة"، مجلة الفكر السياسي، العدد19 ،المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، 2000.

11) مسعودة طلحة، عصام رزاق لبزة، " رهانات الهوية الوطنية في ظل الميديا الجديدة: بين الواقع والمتوقع"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد 02، جوان 2017.

12) يوسف زغو،" أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد04، 2010.

رابعا- المواقع الإلكترونية:

1-تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف، يوم 15-02-2019، على الساعة 017;20على الموقع الإلكتروني: https://www.politics-dz.com/community/threads/txhulat-fi-mfxum-al-mn-mn-mn-alusa-l-l-mn-al-xdaf.10196/

2-مجد خضر، "مفهوم الهوية"، تاريخ الإطلاع: 25-2-2019 الساعة 12;00 أنضر الموقع:http://mawdo3.com/

3-عنان أبودولة، "مفهوم الوطنية"، تم التصفح 10 فيفري 2019 على الساعة 17.30 أنظر الرابط http://mawdoo3.com.

4-عادل زقاع:إعادة صياغة مفهوم الأمن، برامج بحث في الأمن الجمعي، نقلا من://www.geacities.com/odel.zaggagh/links.html:bttp

5- لغة الضاد بين الواقع المرصود والأمل المنشود:أهمية ودور اللغة عموما واللغة العربية خصوصا في حياة أبنائها"، تم التصفح في 5-4-2019، على الساعة 1,43، ص 4-5، على الرابط الإلكتروني

http://www.alarabiahconference.org/uploads/conference_research-:1423702644-1409301913-729.pdf

6-جمعه كنده كومى ،"حتمية االعتراف بالتعددية الثقافية وتوطين الديمقراطية الستقرار السودان" ، على الرابط الكتروني:

http://www.altaghyeer.info/ar/2013/articles_opeds/47

خامسا- الملاحق:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني لعام 1976.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني لعام 1986.

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.

قائمة

المحتويات

الـــفـهـــــرس

مقدمة 02

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة 10

المبحث الأول: مفهوم الأمن الهوياتي 11

المطلب الأول: تعريف الأمن 11

المطلب الثاني: تعريف الهوية 20

المطلب الثالث: تعريف الأمن الهوياتي 24

المبحث الثاني: محددات الأمن الهوياتي 25

المطلب الأول: المحددات الداخلية للأمن الهوياتي..... 25

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للأمن الهوياتي 29

خلاصة الفصل الأول 34

الفصل الثاني: واقع الأمن الهوياتي في الجزائر 36

المبحث الأول: هوية المجتمع الجزائري 37

المطلب الأول: مقومات الهوية الوطنية في الجزائر 37

المطلب الثاني: أبعاد الثقافة الجزائرية 43

المبحث الثاني: المسار التاريخي لأزمة الهوية في الجزائر 47

المطلب الأول: السياسة الإستعمارية الفرنسية 47

المطلب الثاني: أزمة الهوية في الجزائر 50

المطلب الثالث: مساعي الدولة الجزائرية لتحقيق الأمن الهوياتي بعد الإستقلال..... 53

المبحث الثالث: ميكانزمات المحافظة على الهوية الجزائرية 53

المطلب الأول: آليات تعزيز الأمن الهوياتي في الجزائر 53

المطلب الثاني: إستراتيجية المحافظة على الأمن الهوياتي في الجزائر..... 54

خلاصة الفصل الثاني 58

الخاتمة 60

قائمة المصادر والمراجع

الفهرس

ملخص

تعتبر المحافظة على الهوية الوطنية من بين أهم المبادئ والأسس التي تسعى كل دول العالم لتحقيقها، ويلاحظ أنه بسبب التطورات المتسارعة التي حصلت في العالم والتطور المتصاعد للتكنولوجيا المعلوماتية أدى ذلك إلى ظهور أزمة الهوية الوطنية التي أصبحت تشكل تهديد الدول العربية من بينها الجزائر بما تحملة ما يعرف بالعولمة من ايجابيات وسلبيات.

وهكذا تعتبر أزمة الهوية الوطنية أخطر الأزمات التي تهدد استقرار سياسي وطني وهي في تصاعد مستمر، ولتحقيق الغاية في المحافظة على الهوية الوطنية، يجب السعى وراء التكريس القيم الدينية والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع المحلي والخصوصية الوطنية، وذلك في ظل التحديات التي تفرضها المعطيات الدولية الكلمات المفتاحية: الأمن، الهوية، الوطنية، التحديات الدولية، الواقع في الجزائر.

Abstract :

The preservation of national identite Is one of the most important principales and principales that all countries of the world sek to acheve. It Is worth notion That due to the rapide developpements in the world and the escalin developpement of information technologie, the emergence of the national identite crises has becote a thread to the araba countries inclusion Alegria with globalization Knows from the pros and cons.

Thus, the crisis of national identity is the most serious crisis that threatens national political stability and is on the rise. To achieve the goal of preserving national indentiyl.In light of the challenges posed by international data.

Keywords : security, identity, national, international challenges, located in Algeria.